التخطيط لتحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000

إعداد

أ.م.د/ محمد إبراهيم طه محمد خليل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة طنطا

أ.م.د/ محمد حسن أحمد جمعة
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة دمياط

المجلد (٦٨) العدد (الرابع) الجزء (الأول) ٢٠١٧م

الملخص

تؤمن أنظمة التعليم في كل بلدان العالم بأهمية التعليم ودوره الرئيس في دعم المسئولية الاجتماعية لمؤسساته، تلك المسئولية التي تنطلق من خلال بناء نظام تعليمي قوي متماسك يعتمد على أطر أخلاقية ودعائم مجتمعية راسخة تستمد قوتها من قوة الدين ثم العادات والتقاليد لدعم استقرار المجتمع ومواجهة أزماته وفي ظل أطر الجودة المعاصرة، وفي هذا الإطار تأتي المواصفة القياسية ISO 26000 معبرة عن أسس دعم التماسك الاجتماعي داخل مدارس التعليم العام في مصر اعتماداً على مفهوم المسئولية الاجتماعية طبقاً لهذه المواصفة القياسية.

- **استهدف البحث:**

١- تعرف الإطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام في مصر.

٢- إبراز أهم الثوابت التي تحكم المسئولية الاجتماعية في مصر.

٣- استعراض جوانب المواصفة القياسية ISO 26000 لدعم المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام في مصر.

٤- استعراض المضامين المجتمعية للمسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام في مصر.

٥- إبراز التصور لتحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

- واعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي** واستخدمت **الاستبانة** كأداة للدراسة الميدانية.
- وقدمت الدراسة **تصوراً مقترحاً** يتضمن:

أولاً: الإطار الفلسفي للتصور المقترح.

ثانياً: الأهداف العامة للتصور المقترح.

ثالثاً: الآليات الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح.

رابعاً: آليات المساءلة والمحاسبة لإقرار المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم في مصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

كلمات مفتاحية (المواصفة القياسية ISO 26000- المسئولية الاجتماعية- مدارس التعليم العام).

مقدمة

تسعى أنظمة التعليم في كل دول العالم إلى ترسيخ القيم داخل مؤسساتها التعليمية بما يمهد لبناء أجيال من الطلاب تؤمن بالانتماء للمجتمع، وتسعى إلى دعم أمنه واستقراره.

وتعد المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم ضماناً رئيساً لتحقيق الاستقرار المنشود داخل المجتمع بما تملكه تلك المسئولية من مضامين ترسخ الولاء والانتماء للوطن، وتحافظ على هويته وتدعم حب الأبناء له، وتنبذ الصراعات بأنواعها، وترسخ التسامي فوق الخلافات.

ويحتل مفهوم المسئولية الاجتماعية يمثل أهمية كبرى لدى كل من الفرد والمجتمع، ويتطلب توظيف هذا المفهوم داخل المؤسسات التعليمية تعاوناً كبيراً بين تلك المؤسسات والأسر والأندية وكل مؤسسات المجتمع الأخرى ذات الصلة الوثيقة بمؤسسات التعليم(١).

هذه العلاقات القوية بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع في إطار تكاملي يدعم الاهتمام بالحاجات الاجتماعية للمجتمع بشكل علمي ومدروس ويجعلها تتم في إطار تعاوني واحد للارتقاء بتماسك المجتمع وقوته واستقراره والارتقاء في الوقت نفسه بالتعليم وجودته(٢).

والمسئولية الاجتماعية التي تؤمن بها مؤسسات التعليم العام هي مسئولية قائمة على دعم الاندماج بين مؤسسات التعليم بأنواعها وبين المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته بما يخلق نوعاً من التناغم المرسخ لوحدة الوطن واستقراره اعتماداً على مجموعة من القيم الأصيلة التي ترسخها مضامين المسئولية الاجتماعية الأخلاقية.

واستقرار المجتمع هو الضامن لمواجهة التحديات المتلاحقة التي تضرب أوصال، الأمة، والتعليم هو مفتاح هذا الاستقرار، والمسئولية الاجتماعية هي الآلية التي يمكن من خلالها مواكبة التطور التكنولوجي وهجمات العولمة العاتية، ومتغيرات الثورة المعلوماتية بما يرسخ مقولة : إن التعليم هو الأداة الرئيسة لتحقيق التقدم الاجتماعي(٣).

ومواكبة لما يمر به المجتمع المصري من أزمات متنوعة كان لابد من البحث عن آلية جديدة تعالج أوجه الخلل المجتمعي، وتواجه المستجدات المتلاحقة التي تؤثر على المجتمع ثقافياً واقتصاديًا واجتماعيًا وأخلاقيًا، ولذا كان الحديث عن دعم المسئولية الاجتماعية مفتاحاً للوحدة أمام هذه التحديات.

وتأتي المسئولية الاجتماعية مكونة من عناصر تدعم تماسك المجتمع واستقراره أهمها: **الارتباط العاطفي بالمجتمع:** والذي يأتي مرسخاً للانتماء للوطن، **والفهم:** الذي يكون الوعي والإدراك بالمجتمع وقضاياه، **والمشاركة:** وتعني التعبير عن الاندماج الفاعل في المجتمع وبناء نهضته واستقراره بما يمكن المجتمع من مواجهة ما يهدد حياة الأفراد، ويواجه انتشار الأنانية والسلبية والصراعات داخلة(٤).

كما يؤمن المجتمع بأن التعليم القائم على دعم التعاون بين الدولة ومؤسساتها وكافة مؤسسات الدولة الأخرى رسمية أو غير رسمية هو مدخل مهم من مداخل مواجهة الإرهاب والتطرف الفكري في المجتمع(٥).

وتأتي المواصفة القياسية ISO 26000 معنية بجوانب المسئولية الاجتماعية، والتي تشمل كافة مكونات المجتمع بهدف تحقيق التنمية المستدامة وفق مواصفات دولية معتمدة(٦).

واعتماداً على هذه المواصفة القياسية يسعى البحث الحالي إلى محاولة بناء آلية جديدة لدعم المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام بمصر بما يمكنها من أمرين: **الأول:** مواجهة الأزمات المعاصرة من منطلق وطني داعم للمواطنة ومحافظ على الهوية، **والثاني:** مواكبة أحدث التوجهات العالمية في مجال الجودة والاعتماد ودعم المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم.

مشكلة البحث

بعد ثورتين كبيرتين مرت بهما مصر في عام ٢٠١١، وعام ٢٠١٣ تغيرت كثير من المفاهيم والعادات والتقاليد داخل المجتمع المصري، وبرزت مجموعة من السلبيات التي تهدد استقرار المجتمع وأمنه وبدا المجتمع أكثر عرضة للانفتاح غير المقنن على ثقافة الآخر بكل سلبياتها وإيجابياتها دون فلترة مما أوجد حالة من حالات الاضطراب والخلل المجتمعي الرهيب.

واعتمادا على ما سبق برزت على الساحة ظواهر غريبة مثل الارهاب والتطرف الفكري الذي عاد يُطل بوجه قبيح جديد غير صورته القديمة المعهودة والتي يمثل التطرف الديني محورها الرئيس فإذا بنا نشاهد العنف والتطرف والتحرش والاعتداء الجنسي والخطف المقنن للأطفال والبنات، والاعتداءات المتكررة على المعلمين والمعلمات والعنف المتبادل بين الطلاب والطالبات، ودعاوى الانحلال المتكررة، والتوظيف السيء للحرية، والاستغلال المشبوه لمقدرات الوطن والعبث بأمنه واستقراره، والخلل المجتمعي الرهيب الذي ضرب أوصال المجتمع المصري.

كل هذه مظاهر استدعت من الباحثين أن يفكرا في رصدها ومحاولة توظيف التربية لمواجهة هذا الخلل المجتمعي الرهيب ومن ثم كانت فكرة هذا البحث وليدة الواقع ومنطلقة من خلال استثمار التربية لخدمة المجتمع، ولذا كانت المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام بمصر هي محل الاهتمام هنا كمدخل لإقرار المسئولية الاجتماعية لها، وبالاعتماد وعلى المواصفة القياسية ISO 26000 لتحقيق التماسك المجتمعي المنشود.

ومحاولة من الباحثين لتحديد مشكلة الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة ومنها دراسة "**رزق ٢٠١٦**"[٧] والتي تناولت المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية بمصر في ضوء بعض المعايير الدولية وتناولت المسئولية في إطارها العام، وحللت واقع دور المؤسسات التعليمية في دعم هذه المسئولية وقدمت رؤية مقترحة لدعمها مستقبلاً.

وجاءت دراسة "**راغب، ٢٠١٤**"[٨] متناولة فعالية برنامج لتنمية الثقة بالنفس كمدخل لتحسين المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، وأبرزت الدراسة البعد القيمي للمشاركة المجتمعية لدى طلاب التعليم الثانوي من خلال دعم مكون الثقة بالنفس.

وجاءت دراسة "**حمادي، البقعاوي، ٢٠١٥**"[٩] متناولة للفروق الفردية في المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية في ضوء عدد من المتغيرات وأبرزت الدراسة واقع المسئولية الاجتماعية بالمملكة

العربية السعودية ودور طلاب التعليم الثانوي العام في دعم هذه المسئولية ومبررات توظيفها بالمجتمع السعودي.

وفي دراسة "**مجذوب، مديحة، ٢٠١٢**"[١٠] تناولا في دراسة بعنوان "دور مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ في التعريف بمعايير المسئولية الاجتماعية، أبرز الباحثين مفهوم المسئولية الاجتماعية في مواصفة ISO 26000، وسبل تفعيلها داخل المؤسسات وأهم العقبات التي تحول دون نجاحها ولكن دون تقديم تصور مقترح لكيفية تفعيلها عمليا داخل مؤسسات التعليم.

وفي دراسة ذات صلة وثيقة بموضوع البحث الحالي جاءت دراسة "**الهذلي، ٢٠٠٩**"[١١] متناولة الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات الأخرى لدى عينة من الطلاب بالمرحلة الثانوية بمكة المكرمة، وأبرزت الدراسة مفهوم الإرهاب وكيف يمكن للتعليم أن يكون مدعماً للوحدة الوطنية ومواجهاً للتطرف بكافة أنواعه وداعماً لأمن الوطن والمواطنين.

وفي استعراض لدور الأنشطة الطلابية في تعزيز التماسك المجتمعي من خلال المسئولية الاجتماعية جاءت دراسة "**الخراشي، ٢٠٠٤**"[١٢] متناولة دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسئولية الاجتماعية وفيها تناول الباحث كيف يمكن للمؤسسات التعليمية أن ترسخ مفهوم القيم الاجتماعية الداعمة لأمن المجتمع واستقراره من خلال الأنشطة الطلابية، وأبرزت الدراسة جوانب هذا الدور الداعم للأنشطة.

وتناول "**Lennon, 2000**"[١٣] المسئولية الاجتماعية من واقع كونها علاجاً للمجتمع يرقى به ويعطي المؤسسات القدرة على التوافق مع متطلبات المجتمع واحتياجاته وأسس التواصل المجتمعي الفعال للمؤسسات على تنوعاتها.

واستعرضت دراسة "**Beckwith & Huung, 2005**"[١٤] قضية المسئولية الاجتماعية في العلوم وكيف يمكن أن تعد المناهج إعداداً يدعم لدى الطلاب الإحساس بمسئولياتهم تجاه المجتمع ومسئولية المؤسسات التعليمية التي ينتمون إليها.

وفي سياق توظيف الروابط التعليمية لدعم المسئولية الاجتماعية جاءت دراسة "**Vennero & Anthony, 2011**"[١٥] متناولة إبراز تجربة لروابط المؤسسات

التعليمية والتي من خلالها تمكنت الدراسة من بناء نموذج يحدد جوانب المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب ومتطلبات دعم هذا النوع داخل المؤسسات التعليمية.

وفي سياق دعم المسئولية الاجتماعية لدي الشباب جاءت دراسة "**Dyck & Rebert, 2011**"[١٦] متناولة أسس تعليم الشباب المسئولية الاجتماعية، وأساليب وتشريعات المسئولية الاجتماعية وسبل معالجة السلوك الاجتماعي غير المسئول للشباب تجاه مؤسسات المجتمع.

دعمت تلك الدراسة دراسة "**Schmidt & Majda, 2015**"[١٧] والتي تناولت المسئولية الاجتماعية بمدارس الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وكيف يمكن لمؤسسات التعليم أن تدعم المسئولية الاجتماعية لدى طلابها حيال المجتمع.

وفي سبيل تعزيز المسئولية الاجتماعية لدى الشباب لدعم التماسك الاجتماعي جاءت دراسة "**بن طلال، ٢٠١٧**" مبرزة المسئولية الاجتماعية لشباب الجامعة العربي في صيانة الفكر والثقافة العربية والاعتزاز والانتماء لهذا الوطن العربي الكبير واحترام ثقافته ومقدراته[١٨].

ومن خلال استعراض البحث للدراسات السابقة وجد الباحثين أن هناك ندرة في الدراسات السابقة العربية والانجليزية التي تتناول المفهوم الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية الداعم لمؤسسات التعليم العام في ضوء بعض المواصفات العالمية، ومن ثم كانت أهمية هذه الدراسة التي تعتمد على تحسين المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

واعتماداً على ما سبق تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن التخطيط لتحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000 ؟

ونفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

١- ما الإطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية ؟

٢- ما الثوابت التي تحكم المسئولية المجتمعية في بمصر؟

٣- ما منطلقات المواصفة القياسية ISO 26000 لتحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام؟

٤- ما مضامين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام في مصر؟

٥- ما التصور المقترح لتحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعلم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000 ؟

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيا يلي:

١- تعرف الإطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية.

٢- إبراز أهم الثوابت التي تحكم المسئولية المجتمعية في مصر.

٣- استعراض جوانب المواصفة القياسية ISO 26000 لتحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام.

٤- استعراض مضامين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام في مصر.

٥- إبراز التصور المقترح لتحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول استعراض أهم التحديات التي تؤثر سلباً على المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في هذه الآونة، وكيف يمكن لمؤسسات التعليم العام بمصر أن تدعم المسئولية الاجتماعية في إطار توظيف مواصفة قياسية عالمية هي ISO 26000 بما يضمن تحقيق هذا البعد المحلي في إطار علمي مدروس ومقنن.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يسير أغوار المشكلة ويحلل جوانبها وصولاً إلى رؤى مستقبلية تمكن من التعاطي الجيد معها لتحقيق الغايات المنشودة[١٩].

مصطلحات البحث:

١- المسئولية الاجتماعية Social Responsibility وتعني:

"استعداد يكسبه الفرد ويساعده على المشاركة مع الآخرين فيما يقومون به من عمل، والمساهمة في حل المشكلات التي يتعرضون لها، مع تقبل الدور الذي أقرته له الجماعة والعمل على تنفيذه مع محاولة الانسجام مع المجتمع الذي يعيش فيه"[٢٠].

وعرفها البنك الدولي بأنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المدني ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد، كنوع من أنواع الالتزام الأخلاقي تجاه المجتمع(٢١).

وهنا تجدر الإشارة إلى البعد المجتمعي في المسئولية الاجتماعية والتي تهدف إلى احترام الجماعة والاعتزاز بالانتماء إليها والعمل على استقرارها والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني وقطاعات الأعمال المتنوعة بما يخلق في النهاية مجتماً متماسكاً.

٢- التماسك المجتمعي Community cohesion:

يعرف بأنه: "الارتباط الوثيق بين أفراد الجماعة في أهدافهم القريبة وغاياتهم البعيدة فهو وسيلة ليشيع إحساس مشترك لدى جميع الأفراد بالميل للبقاء والاستمرار في مسيرة واحدة مع تعظيم الشعور بالانتماء للجماعة"(٢٢).

ولعل قيمة التماسك المجتمعي تبدو واضحة في كونه مفتاح أمن الوطن وصمام استقراره بدعم أفراد المجتمع وشعورهم بالانتماء الصادق للوطن.

٣- المواصفة القياسية ISO 26000:

"وهي مواصفة قياسية دولية تقدم التوجيه والارشاد بشأن المبادئ الأساسية للمسئولية الاجتماعية والموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بها، وبشأن طرق دمج السلوك المسئول مجتمعياً داخل المؤسسات التعليمية"(٢٣).

ويتبنى البحث المفهوم التالي للمسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام بمصر في ضوء ISO 26000 بأنها: "تلك المسئولية الأخلاقية الاجتماعية التي تصاغ وفق مبادئ المواصفة العالمية ISO 26000 لتدعيم دور مؤسسات التعليم العام بمصر لتحسين المسئولية الاجتماعية بما يحقق الأمن والاستقرار المجتمعي المنشود لمواجهة التحديات المعاصرة التي تحيط بالمجتمع المصري وتهدد ثوابته وأركانه".

حدود البحث

الحد الموضوعي: يتمثل في دراسة وتحليل مفهوم المسئولية الاجتماعية وأسسها وثوابتها في ضوء المواصفة العالمية ISO 26000 ودورها في دعم مؤسسات التعليم

العام في مصر وكيف لها أن تحقق الغايات المنشودة الداعمة لأمن الوطن واستقراره وتماسكه الاجتماعي لمواجهة تحديات العصر..

الحد البشري: يعتمد البحث على عينة من:

- أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعتي طنطا ودمياط.
- مدراء ووكلاء مدارس التعليم العام بمحافظتي الغربية ودمياط.
- مسئولو الجودة بالإدارات التعليمية بمحافظتي الغربية ودمياط.

الحد الجغرافي: يقتصر البحث على تحليل المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000 بمحافظتي الغربية ودمياط.

الحد الزمني: يتمثل زمن إجراء البحث في عام ٢٠١٧.

أدوات البحث

يعتمد البحث في شقة الميداني على إجراء استبانة تطبق على عينة من الحد البشري الذي أشار إليه البحث سلفاً. وذلك لاستطلاع الرأي حول سبل تحسين المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

بنية البحث

القسم الأول: الإطار النظري للبحث ويتكون من ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم "المفهوم – الواقع".

المحور الثاني: مضامين المسئولية الاجتماعية في مصر (المفهوم – الثوابت – الواقع).

المحور الثالث: المواصفة القياسية ISO 26000 لدعم المسئولية الاجتماعية (الأسس – المنطلقات).

القسم الثاني: ويتضمن جزئين:

أولاً: الدراسة الميدانية وإجراءاتها.

ثانياً: التصور المقترح لتحسين المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

القسم الأول: الإطار النظري للبحث..

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم..

تنوعت وتعددت التعريفات التي تتناول المسئولية الاجتماعية، نتعرف بأنها: "تلك الأنشطة التي تقوم المؤسسات بتنفيذها اختيارياً دون إلزام قانوني، والتي تعني بالتزام المؤسسة تجاه المجتمع(٢٤).

وتناولتها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعرفتها بأنها:** "إلزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف(٢٥).

ويعرفها **البنك الدولي بأنها**" التزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد(٢٦).

وعرفها **مجلس لأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها:** "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"(٢٧).

وتعرفها **المواصفة الدولية أيزو ISO 26000** بأنها: "مسئولية المؤسسة في اتجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه المساهمة في التنمية المستدامة، وتحقيق توقعات الأفراد، ومطابقة القوانين والمعايير العالمية، وتدعيم علاقات المؤسسة مع المؤسسات الأخرى بالمجتمع"(٢٨).

ومن خلال ما سبق تنطلق المسئولية الاجتماعية اعتماداً على التزام أخلاقي تجاه المجتمع، هذا الالتزام الأخلاقي يبرز في تمثلها ذلك التوجه العالمي الجديد الذي ينقل المؤسسات من أدوارها الإدارية المعتادة إلى أدوار أخرى أشمل وأعم.

ولذا فإن البحث يتبني التعريف التالي للمسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام:
بأنها "تلك الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العام تجاه المجتمع، بما يدعم التوجه نحو توثيق الروابط بينهما، والتواصل الفعال لحل المشكلات بالمجتمع في إطار من الشفافية والالتزام الأخلاقي بما يدعم ثقة المجتمع في مؤسساته التعليمية والتي تعد قاطرة التنمية الأولى".

أ- أهداف المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية:

تسعى المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[٢٩]:

١- مساعدة المؤسسات في تحقيق أدوارها وتنظيم أنشطتها بشكل يستوعب الاختلافات الثقافية والبيئية والمجتمعية.

٢- العمل على غرس بذور الثقة وتعميقها وتبني أسلوب شفاف يضمن تحقيق الطمأنينة للمؤسسات.

٣- تحقيق الانسجام مع المؤسسات الأخرى لدعم حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

٤- بناء قواعد بيانات تخص المؤسسات المجتمعية الأخرى لبناء شراكة تنموية شاملة تحقق استقرار المجتمع وأمنه.

٥- إدماج ممارسات المسئولية الاجتماعية ضمن البرامج التعليمية والخطط الدراسية للمؤسسات التعليمية والاستفادة من تعاليم الأديان وحسن العادات لتعميق المفهوم الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية.

كما أن هناك مجموعة أخرى من الأهداف تسعى المسئولية الاجتماعية التعليمية إلى تحقيقها ومنها[٣٠]:

١- دمج مؤسسات التعليم كشركاء في تنمية الوطن ودعم أمنه واستقراره.

٢- دعم منظومة التدريب المجتمعي والتواصل الفعال مع مؤسسات المجتمع المتنوعة لاستثمار الطاقات الواعدة بمؤسسات التعليم.

٣- إعداد دورات تدريبية للباحثين بم يصب في خدمة المجتمع وعلاج قضاياه علاجاً فاعلاً.

٤- تمكين الناشئة من غرس قيم المسئولية الاجتماعية من خلال دعم هذا التوجه نظرياً عبر مناهج داعمة له، وعملياً من خلال ممارسات واقعية ترسخ التوجه التربوي الأخلاقي نحو دعم المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم.

٥- إنشاء هيئة مستقلة لدعم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية بعيداً عن الروتين الحكومي وتمكيناً لهذه المؤسسات من العمل في مناخ جيد يحقق أهدافها.

وباستطلاع الأهداف السابقة للمسئولية الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية تجدر الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المهمة:

١. المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم تعتمد على الأطر الأخلاقية المستمدة من الدين والداعمة للعادات والتقاليد المجتمعية الراسخة.
٢. المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم تنطلق خارج الإطار الرسمي المقنن بمهارات تطوعية غير ربحية تهدف تحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع.
٣. المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم تؤمن بأن تنمية الإنسان هو مفتاح تحقيق النهضة الشاملة للوطن في كافة المجالات.
٤. المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم تنطلق من خلال القناعة بأن مؤسسات التعليم هي جزء في منظومة أكبر هي منظومة المجتمع الكبير بكافة مؤسساته على تنوعاتها وتعددها.
٥. المسئولية الاجتماعية تؤمن بمبدأ الشراكة فالكل في خدمة الوطن والكل ينطلق نحو غاية واحدة وهي التنمية الشاملة للوطن.

ويلخص الشكل التالي الأهداف العامة للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية [*]:

شكل رقم (١) يبرز أهداف المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية.

---

[*] الشكل من إعداد الباحثين اعتمادًا على مجموعة من القراءات.

واعتماداً على ما سبق ينطلق البحث مناقشاً المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم وسبل استخدامها كمدخل مهم من مداخل إقرار الأمن المجتمعي بصفة عامة، والتنمية الشاملة بالمجتمع في كافة قطاعاته من خلال ميثاق أخلاقي مجتمعي راسخ يربط تلك المؤسسات التعليمية بقطاعات المجتمع المتنوعة.

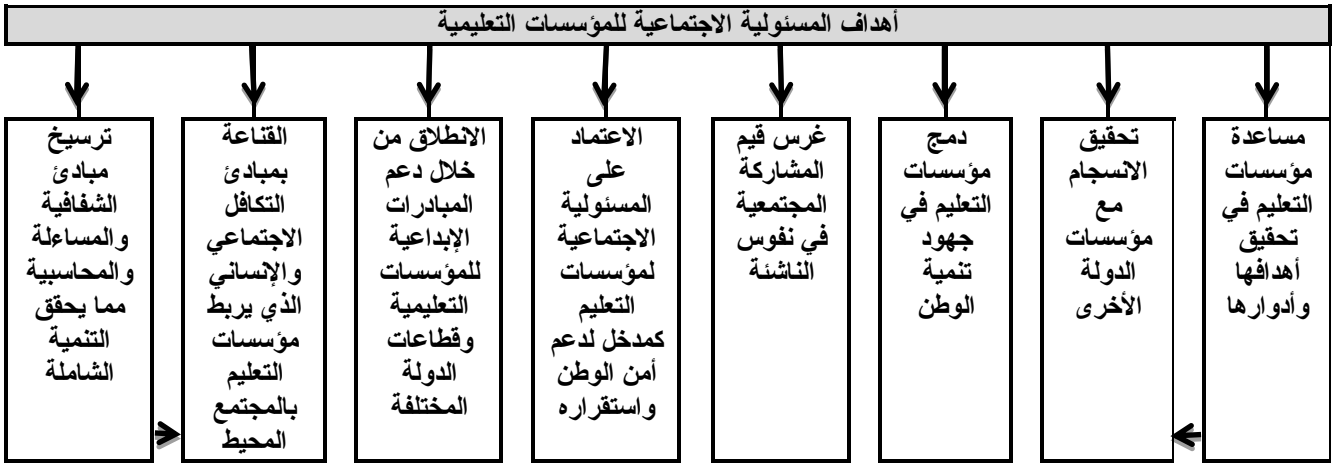

عناصر المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم:

في إطار تحليل هذه العناصر تنوعت الرؤى بما يؤكد أهمية هذا التوجه المجتمعي الجديد لمؤسسات التعليم العام وإن كان الاهتمام في بدايته منصباً على المسئولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال، ومع الازدهار الاجتماعية لمؤسسات التعليم، والتي تتكون من عناصر يجملها الجدول التالي(٣١):

جدول (١): يوضح عناصر المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم.

م	العنصر	ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه
١	المالكون "الدولة"	وعليهم حماية أصول المؤسسة، ورسم صورة جيدة لها بالمجتمع، ودعم موقفها القانوني والأخلاقي.
٢	"العاملون" الإدارة - الهيئة التدريسية - والعاملين بالمؤسسات..	الأجور والمرتبات، فرص جيدة للترقية، التدريب والتطوير المستمر، العدالة الوظيفية، فرص الترقي الجيدة، الرعاية الصحية والاجتماعية المميزة..
٣	"الزبائن" الطلاب أولياء الأمور	الصدق والأمانة في الأداء والالتزام الأخلاقي، الشفافية والنزاهة، الالتزام بتحقيق أهداف الزبائن ورغبتهم وتطلعاتهم، دعم الجودة الشاملة لتحقيق التطلعات "المرجوة".
٤	البيئة	ربط الأداء التعليمي برسالة المؤسسات التعليمية ورؤيتها، دعم أنشطة حماية البيئة، دعم الفعاليات التطوعية للمؤسسات التعليمية لخدمة البيئة.
٥	المجتمع المحلي	دعم احترام العادات والتقاليد وعدم تجاوز القواعد العامة والسلوك، محاربة الفساد الإداري والرشوة، دعم مؤسسات المجتمع المدني، دعم المراكز العلمية ومؤسسات التعليم.
٦	الحكومة	الالتزام بالتشريعات والقوانين واللوائح، احترام مبادئ تكافؤ الفرص، احترام الحقوق المدنية

م	العنصر	ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه
٧	المنافسون	مناقشة عادلة ونزيهة وعدم الإضرار بمصالح الآخرين، الالتزام بمعايير الأداء الشريف بين المؤسسات التعليمية المتنافسة داخل المجتمع الواحد..
٨	الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة	دعم التسامح، ونبذ التعصب، ونشر روح التسامح نحو الأقليات، احترام ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع، احترام خصوصية المرأة، فرص الترقية العادلة، تشجيع التفكير العلمي لدى الشباب، الحفاظ على الطفولة واحترام حقوقها.
٩	جماعات الضغط الأخرى	التعامل الجيد مع الأجهزة الرقابية، التواصل مع الجمعيات الأهلية ذات الصلة والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني، التواصل مع وسائل الإعلام بصدق وشفافية.

وباستطلاع بيانات الجدول السابق خلص البحث إلى مجموعة من الملاحظات وهي:

١. تتنوع عناصر المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم مما يؤكد الارتباط الوثيق بين التعليم والمجتمع.

٢. المناخ المجتمعي السليم هو الضامن لجودة التعليم بما تعتمد عليه المسئولية الاجتماعية للمؤسسات من أطر أخلاقية وشراكة مجتمعية وآليات شفافة للمساءلة والمحاسبة، وتلبية لتطبيقات الشركاء وأولياء الأمور، ومراعاة للمستجدات المتلاحقة بالمجتمع، والذي يعد التعليم هو مفتاح استقراره.

٣. المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم تنطلق في فضاء شامل يشمل مكونات متنوعة بما يرسخ التوجه المعتمد على أن التعليم هو وجه التنمية ومفتاحها السحري والذي من خلاله تتحقق الغايات المنشودة لنهضة المجتمع ورقيه على كافة الأصعدة.

ولذلك فإن المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم تشمل ثلاثة عناصر مهمة جداً تجدر الإشارة إليها وهي[٣٢]:

١- **الاهتمام:** ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي يتنمى إليها الفرد صغيرة كانت أم كبيرة فيندمج الفرد مع مؤسسة اندماجاً فعالاً يحقق الأهداف المنشودة.

٢- **الفهم:** ويقصد به الفرد للجماعة، وفهم الفرد لعادات وتقاليد ونظمه وأيديولوجية لجماعة التي ينتمي إليها ووضعها الثقافي وفهم القوى والعوامل التي تؤثر في حاضرها.

٣- **المشاركة:** ويقصد بها الاشتراك الفعال مع الآخرين في الأعمال التي تساعد الجماعة في اشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها وتحقيق رفاهيتها والمحافظة على استمرارها.

والعناصر الثلاثة سالفة الذكر تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم تعتمد في المقام الأول على بعد أخلاقي تطوعي وهذا البعد الأخلاقي التطوعي لن يكون موجوداً إلا من خلال تفاعل وثيق بين المجتمع من ناحية والمؤسسات التعليمية من ناحية أخرى وهذا البعد الأخلاقي الذي تعتمد عليه المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم يقودنا إلى الإشارة إلى أن القيمة المضافة للتعليم تكمن كذلك في مردود اجتماعي رائع يكمن في دعم الولاء والانتماء للوطن، ويكمن في أن المردود الاجتماعي للتعليم يدوم معمراً بما يمكن الدولة من مواجهة موجات الاغتراب الثقافي ومواجهة الارهاب والتطرف الفكري الذي بدأ يضرب مجتمعنا المصري ويتوغل فيه بعمق.

ولذا فإن التعليم المصري القادر على مواجهة التطرف هو تعليم يؤمن بالمسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم والتي يجب أن تجعل مهمة الحفاظ على أمن الوطن واستقراره مهمته المقدسة الأولى(٣٣).

مستويات المسئولية الاجتماعية:

للمسئولية الاجتماعية أربعة مستويات رئيسية هي(٣٤):

١- **المسئولية الاقتصادية:** والتي تستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي ومتابعة الأوضاع الاقتصادية للوطن وكيفية التفاعل مع هذه الأوضاع بشكل يحقق الاستقرار الاقتصادي للوطن.

٢- **المسئولية القانونية:** وتتمثل في الالتزام بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب ألا تخرقها منظمات الأعمال وأن تحترمها وعادة ما تدعمها الدولة.

٣- **المسئولية الأخلاقية:** وهي تلك التي تراعي الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكيات والمعتقدات في المجتمع التي تنتمي إليها المؤسسات.

٤- **المسئولية الخيرية:** ويعني بها كيفية تصرف المواطن كمواطن صالح تجاه الآخرين في إطار خيرية الأعمال والممارسات التي تعتمد على حب العطاء والبذل بما يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

وفي تفسير لهذه الجوانب قام عديد الباحثين بتحليل جوانب هذه المسئولية مثل دراسة "**لطيفة ٢٠١٥**"، ودراسة "**رزق ٢٠١٦**" وتتمثل أهم جوانب هذا التحليل في الجدول التالي(٣٥):

جدول (٢) وضح أبعاد المسئولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية.

البعد	العناصر الرئيسية	المؤشرات
الاقتصادي	المنافسة العادلة	منع الاحتكار - احترام قواعد المنافسة - عدم الاضرار بالبيئة والمجتمع
	التكنولوجيا	استفادة المجتمع من التقدم التقني - استخدام التكنولوجيا في التنمية - توظيفها لحماية البيئة
القانوني	حماية المستهلك	عدم الاتجار بالمواد الضارة - حماية الأطفال من المخاطر - حماية المستهلك من المواد المزيفة
	حماية البيئة	تشريعات قانونية صارمة لمنع التلوث.. تشريعات لمعالجة النفايات
	السلامة والعدالة	منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، سن قوانين صارمة تضمن السلامة والعدالة
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مراعاة مبادئ تكافؤ الفرص في التوظيف. - مراعاة حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد ومكافحة الممارسات اللاأخلاقية.
الخيري	نوعية الحياة	المساهمة في تحسين: - الذوق العام، الملابس، التغذية.. - خدمات التعليم والعلاج والترفيه والتواصل المجتمعي الفعال.

وتجدر الإشارة هنا إلى مجموعة من الملاحظات حول مستويات المسئولية الاجتماعية:

(١) تتنوع المسئولية الاجتماعية اقتصادياً وقانونياً وأخلاقياً وخيرياً.

(٢) تتداخل مستويات المسئولية الاجتماعية في تناغم كامل لا يمكن الفصل بين عناصره.

(٣) جوانب المسئولية الاجتماعية قائمة على الالتزام الأخلاقي والقانوني والذي يمكن المؤسسات من أن تحقق المفهوم الشامل للمسئولية الاجتماعية كما يراد لها، وبما يمكنها من تحقيق النفع العام ومن ثم تدعيم التنمية المستدامة بالمجتمع.

(٤) تتضمن المسئولية الاجتماعية مجموعة من المعايير التي تتوافق مع المنطلقات العالمية لدعم التنمية المستدامة أهمها (التسامح – الانفتاح على الآخر – والحوار العقلاني، واحترام الأقليات، واحترام المرأة، وصيانة حقوق الإنسان والحفاظ على

البيئة، ودعم التقدم التقني، ومواجهة الاستغلال والعنف والقهر، ودعم دور مؤسسات الأعمال في الانفتاح الخيري على المجتمع.

(٥) المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم وفق التصور السابق غير واضحة المعالم ومن ثم كان البحث الحالي متناولاً لهذا الشق من ناحيتين:

الأول: تمكين المؤسسات التعليمية من إطار شامل يتضمن المسئولية الاجتماعية وأركانها وجوانبها ومتطلبات تفعيلها داخل مؤسسات التعليم.

الثاني: فك الاشتباك بين الدولة ومؤسسات التعليم فيما يتعلق بمستويات الحوار وجوانب المسئولية الاجتماعية وآليات الشراكة والانفتاح والتعاون المتبادل بينهما.

ولذا كان مهما أن يستعرض البحث أبرز المضامين التي تتضمنها المسئولية الاجتماعية في مصر وهذا ما يتناوله البحث في الجزء الثاني.

المحور الثاني: مضامين المسئولية الاجتماعية في مصر

أ- قراءة في المفهوم:

تمر مصر الآن بظروف خطيرة تهدد خطيرة تهدد الأمن والتماسك الاجتماعي، وهذا التهديد يؤثر تأثيراً فاعلاً في كافة مناحي الحياة المصرية على تنوعاتها، ولذلك كان البحث في مفهوم المسئولية الاجتماعية مهماً جداً لتحديد محاوره وأسسه التي يجب أن ترسخ وأن تتبلور في آلية واضحة المعالم تحقق الولاء والانتماء للوطن.

وتعرف المسئولية الاجتماعية بأنها: " أساليب دعم التواصل الفعال بين مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية بما يؤكد دعم الولاء والانتماء للوطن، والإسهام في الرقي الإنساني بوجه عام في إطار تحول حضاري مدروس واستجابة مجتمعية معاصرة لتحديات الحضارة والعولمة.." (٣٦).

والمسئولية الاجتماعية من خلال هذا التعريف تتميز بالآتي:

- تواصل بين مؤسسات الدولة على تنوعاتها.
- اندماج شامل لأفراد المجتمع الواحد داخل إطار يشملهم جميعاً.
- الالتفاف حول مشروع حضاري واحد يواجه التحديات المعاصرة.

كما تعرف بأنها: "إطار يجمع الجميع في مجموعة إنسانية واحدة متناغمة في المجتمع متجاوبة يفيد بعضها من بعض، بما يؤكد قدرة الجميع على التصدي المشترك

للمشكلات الكبرى التي لم يعد بوسع الدولة وحدها أن تواجهها أو تتغلب عليها ما لم تجد الدعم المجتمعي المطلوب.." (٣٧).

والمسئولية الاجتماعية من خلال هذا المفهوم هي:

- تناغم إنساني واحد نحو مجموعة من الغايات المشتركة المحددة.
- تلاحم واحد تجاه الأزمات والصعوبات والمعوقات التي تهدد أمن واستقرار الوطن.
- مساندة مخلصة للدولة من أبنائها لمواجهة المصير المشترك.

ويأتي التواصل المجتمعي لأفراد المجتمع كاشفاً عن قوة هذا المجتمع أو ضعفه موضحاً لمدى تماسك أفراده أو تنافرهم، وموضحاً في الوقت نفسه مدى ما يملكون من قدرات للعمل الجماعي المشترك والذي هو المحور الرئيس للمسئولية الاجتماعية، وهو الدافع نحو تدعيم العلاقات الإنسانية المشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والذي من خلال هذا التماسك والتلاحم يمكننا الكشف عن أنماط تنافسية واجتماعية وتربوية وأخلاقية وثقافية واقتصادية يمكن أن تكون إطاراً واحداً يشمل أبناء المجتمع في تماسك جيد يحقق الغايات المنشودة.

واعتماداً على ما سبق فإن البحث الحالي يُعرف المسئولية الاجتماعية بأنها:

"منظومة متناغمة بين أبناء الوطن الواحد على كافة تنوعاتهم وأطيافهم الدينية أو العرقية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية في إطار وحدة الوطن الواحد، والتعاون المشترك الفعال لمواجهة أزماته وتحدياته وفق رؤى تعاونية موحدة يتم الاتفاق عليها كإطار استراتيجي للتواصل".

ب- الثوابت التي تُحدد مسارات المسئولية الاجتماعية في مصر:

هناك مجموعة من الثوابت التي تُحدد مسارات المسئولية الاجتماعية في مصر وهي:

(١) رأس المال الاجتماعي Social Capital:

يعد رأس المال الاجتماعي أداة مهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال ما يوفره من مساحات للتفاعل بين الأفراد حول أهداف مشتركة ومصير مشترك ينشدونه معاً داخل المجتمع الواحد.

ويلعب رأس المال الاجتماعي دوراً هاماً في دعم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد واستثمار هذه العلاقات في أشكال كثيرة بعضها مؤسسي مثل منظمات

المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والنقابات والأندية والروابط المهنية المتنوعة، وبعضها يعتمد على إبداع المواطنين أنفسهم كوسائل التواصل الحديثة التي تمكن الأفراد في المجتمع من بناء نسق اجتماعي قوي يشمل دعم المبادرات الإبداعية لتدعيم المسئولية الاجتماعية [٣٨].

(٢) تحدي الإرهاب:

وتحدي الإرهاب من هذا المنطق هو الهدف الرئيس الذي من أجله كانت المسئولية الاجتماعية بمفهومها الراسخ والذي يمكن المجتمع من الوقوف واحداً في مواجهة هذا السرطان الذي يهدد وحدتنا الاجتماعية ويسعى جاهداً إلى إشاعة الفوضى والاضطراب في المجتمع المصري[٣٩].

(٣) تحصين المجتمع:

وهناك عدة محاور رئيسية تمثل الثوابت التي تدعم المسئولية الاجتماعية في مصر لتحقيق التحصين المجتمعي وهذه الثوابت هي[٤٠]:

– التأكيد على دولة القانون بما يحقق العدالة بين كافة المواطنين بصرف النظر عن الاختلاف في النوع أو اللون أو الجنس أو الدين أو العرق، وتيسير وصول المواطنين لمؤسسات العدالة والتطبيق الصارم للقانون دون إيلاء أي اعتبار للعلاقات الشخصية أو العائلة أو النفوذ السياسي للأفراد.

– حرية المواطنين في تكوين منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات أهلية وأندية وروابط بحيث تكون هذه المؤسسات داعمة للتماسك الاجتماعي المنشود لا مجرد واجهات اجتماعية بلا فاعلية ولا حضور مجتمعي.

– تعميق مشاركة المواطنين في الحياة الهامة، ليس فقط في الانتخابات ولكن من خلال المشاركة في الأنشطة العامة، فمشاركة المواطنين في أنشطة المجتمع هي القدرة على التغيير وتحدي الخوف، ورفض الفزع.

– إصلاح الجهاز البيروقراطي بما يدعم ثقة المواطنين في الدولة.

– مواجهة الفساد بكل أشكاله وأنواعه إذ يعد الفساد من أخطر ما يهدد تماسك المجتمع.

– التأكيد على تعددية الهوية الثقافية للمواطنين بما يحقق العدالة الثقافية بمفهومها الشامل.

– محاربة الواسطة والمحسوبية في فرص الوظائف القيادية في الدولة.

– دعم ثقافة الحوار بين أبناء المجتمع الواحد بما يحقق التلاحم المجتمعي المنشود.

العناصر السابقة قادرة بدورها على أن ترسخ مفهوم التماسك الاجتماعي والذي أشار إليه "**المصيلحي**" ٢٠١٢ بأنه[٤١]:

– علاقات وشبكات يقيمها الأفراد اختياراً لتحقيق أهداف التواصل المجتمعي المنشود مثل مؤسسات المجتمع المدني.

– منظومة قيمية يأتي على رأسها قيم الثقافة والشفافية واحترام الآخر والرغبة في التعاون معه والعقلانية وغير ذلك من قيم الحداثة.

– تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتنمية رأس المال البشري.

– دعم الحرية والعدالة الاجتماعية إذ يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة بمفهومها الشامل.

واعتماداً على ما سبق يلخص البحث ثوابت المسئولية الاجتماعية في مصر في الشكل التالي:

شكل رقم (٢) يبرز الثوابت العامة للمسئولية الاجتماعية في مصر[*].

---

[*]) الشكل من إعداد الباحثين.

ج- واقع المسئولية الاجتماعية بمصر:

تعاني المسئولية الاجتماعية وفق المنظور السابق مجموعة من الأزمات، والتي من شأنها أن تهدد استقرار المجتمع وأمنه، وهو ما بدا جلياً واضحاً في فترات متعاقبة منذ عام ٢٠١١، والمسئولية الاجتماعية بمصر تعاني من صعوبات على كافة الأصعدة.

والبحث الحالي يرصد ويحلل أهم سلبيات المسئولية الاجتماعية في مصر بما يمكن مؤسسات التعليم من التفاعل مع هذه التحديات ومواجهتها والتغلب عليها.

وتتمثل أزمة المسئولية الاجتماعية في مصر في النقاط الرئيسة التالية:

(١) بروز فكر التطرف والعنف والإرهاب ضارباً عمق المجتمع المصري ومحطماً كثيراً من ثوابته[٤٢].

(٢) بروز العنف والعنف المضاد كنتيجة حتمية لغياب المراقبة الحقة بمعناها الشامل الذي يضمن أمن واستقرار وسلامة المجتمع[٤٣].

(٣) الاضطراب السياسي بعد ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ والتجاوزات المستمرة بين التيارات المختلفة بمصر وسعي دعاة التطرف إلى التشكيك المستمر في أمن الوطن واستقراره.

(٤) اضطراب السياسة الاقتصادية بالبلاد مما أثر على محدودي الدخل وجعل هناك ارتفاعاً في معدلات التضخم وبالتالي زاد سخط الفقراء على بعض سياسات الدولة التي في نظرهم لا تلتفت إليهم أو إلى أحوالهم وبالتالي زادت الهوة بين الأغنياء والفقراء.

وهذه الأزمات السابقة ترى أن الإرهاب هو القاسم المشترك بينها وأن الاختلافات في الرؤى السياسية والاجتماعية والدينية قادرة على أن تضرب استقرار المجتمع في مقتل، وتهدد تماسكه الاجتماعي، وهذا الاختلاف الذي بدا واضحاً بعد ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ خلق حالة من حالات عدم الاتزان المجتمعي والذي لازلنا نكتوي بناره حتى اليوم عندما نشاهد إرهاباً غاشماً يحصد أرواح الأبرياء من أبناء مصر المسلمين والمسيحين على حد سواء وكذلك من أبناء مصر في الشرطة والجيش وهذا الإجرام بدوره يخلق حالة من حالات الانقسام المجتمعي المؤلم والذي يزداد سخطاً

وغضباً كل يوم على فئة ترى أنها على حق رغم ممارسات الإرهاب وسفك الدماء التي تمارسها.

واعتماداً على ما سبق يبرز البحث أهم عشر أزمات أثرت على المسئولية الاجتماعية في مصر وهي*:

١. أزمة الفساد الإداري داخل كثير من مؤسسات الدولة ولذا فالدولة تضرب بيد من حديد على الفساد والمفسدين.
٢. أزمة القيم والأخلاق في مؤسسات التعليم والتي تبرز عنفاً رهيباً غريباً على طبيعة الشعب المصري الذي يتسم بالتسامح والتوافق.
٣. البطالة وما ترتب عليه من انفلات أخلاقي لدى كثير من الشباب الذي لايجد فرصة عمل وبالتالي وقع ضحية براثن الإرهاب.
٤. الزيادة السكانية ارهيبة والتي التهمت فرص التنمية المجتمعية في مصر، بل وأرهقت الأمن المجتمعي في مصر ومن ثم برزت على الساحة أزمات العشوائيات وأطفال الشوارع.
٥. تدني المستوى الطبي والخدمي وما ترتب على ذلك من شعور عام لدى المواطنين بعدم الأمان حيال الخدمة التي تُقدم لهم على مستوى الدولة ومن ثم كانت مبرراً لشعورهم بالإحباط رغم جهود الدولة المتتالية لضبط القطاع الطبي والخدمي بصفة عامة ولكنها آفة الفساد استكمالاً للنقطة الأولى والتي تحاربها الدولة حالياً بكافة السبل.
٦. غياب التنافسية في كثير من المجالات أهمها التعليم، وسيطرة سياسة الكم على سياسة الكيف حيال مخرجات التعليم المصري والذي قدّم للسوق منتجاً غير مؤهل بل ومعبأ بالحقد والكراهية والإحساس الدائم بالغربة.
٧. الأمية التي ضربت ولازالت تضرب المجتمع المصري في مقتل، إذ هي التي تلعب دوراً رئيساً في غياب الوعي المجتمعي والإحساس بالعزلة داخل الوطن لمن هم غير قادرين على التواصل الثقافي الفعّال داخل المجتمع.

(*) هذه الأزمات هي نتيجة استطلاع رأي قام بها الباحثان قبل بداية الدراسة لتحديد أخطر الأزمات التي تهدد الاستقرار المجتمعي في مصر.

٨. خلل واضطراب السياسات التعليمية وتضارب القرارات واختلال رؤى التخطيط وغياب المنظومة واضحة المعالم أضفى على مستقبل التعليم في مصر صورة قاتمة الظلال.

٩. الإرهاب والعنف والتطرف الفكري كلها مظاهر تضرب المجتمع المصري الآمن في مقتل ومن ثم كانت هذه الظواهر أخطر ما يُهدد التماسك المجتمعي.

١٠. الازدواجية الدينية بين مدعي التدين ومحتكري الدين وبين عامة الشعب المصري المتسامح ومن ثم خلقت هذه الازدواجية نوعاً من أنواع الصراع الفكري والديني الخطير في المجتمع.

في الإشارة إلى واقع الأزمات التي تواجه المجتمع المصري يشير البحث إلى أن هذه الأزمات جديرة بأن تهز استقرار المجتمع وذلك لأنها:

- تهز استقرار الناس الاجتماعي والنفسي والاقتصادي.
- تشيع جواً من عدم الثقة المتبادل بين الناس في المجتمع الواحد.
- تنشر الفوضى داخل المجتمع والتي يصاحبها العنف والتشدد والتطرف الفكري.
- تصنع حالة من حالات التخوين واللاوطنية لدى أبناء المجتمع الواحد مما يخلق حالة من حالات الصراع والقتال والتي هي كفيلة بضرب استقرار المجتمع وأمنه وسلامته في مقتل.

ومن هنا كان التوجه نحو مؤسسات التعليم في مصر وكيف يمكن لها أن تحقق التماسك الاجتماعي ولذا كان التوجه نحو إقرار المواصفة القياسية الدولية ISO 26000 كمدخل لإقرار التماسك الاجتماعي داخل مؤسسات التعليم في مصر لدعم المسئولية الاجتماعية داخل مدارس التعليم العام بمصر ، ولذا تستعرض الدراسة في الجزء القادم المواصفة القياسية ISO 26000 كمدخل لإقرارها في مدارس التعليم العام بمصر.

المحور الثالث: المواصفة القياسية ٢٦٠٠٠ لدعم التماسك المجتمعي

بدأت المنظمة الدولية للقياس "ISO" عام ١٩٧٤ والتي شارك في عضويتها آنذاك ١٥٧ هيئة للإعداد لبناء مواصفة قياسية لدعم التماسك المجتمعي في كافة بلدان العالم على اختلاف تنوعاتها، ومن خلال استطلاع رؤى الخبراء في هذا الصدد.

في بداية عام ٢٠٠٣ قامت منظمة الأيزو بتكوين مجموعة استشارية استراتيجية لتخصص بالمسئولية الاجتماعية بهدف المساعدة في ما إذا كانت المسئولية الاجتماعية للمؤسسات قادرة على دعم أداء المنظمات، وفي يناير ٢٠٠٥ كلفت ٣٧ عضواً في الأيزو بإعداد اقتراح لمواصفة قياسية جديدة حول المسئولية الاجتماعية، وحصل الاقتراح على موافقة ٣٢ دولة، وسارت الخطوات على النحو التالي:

- مسودة عمل أولى تم الانتهاء منها في مارس ٢٠٠٦.
- مسودة المواصفة القياسية الدولية ISO 26000 في نوفمبر، ديسمبر ٢٠٠٧.
- مسودة نهائية للمواصفة القياسية الدولية في سبتمبر ٢٠٠٨.
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر ٢٠٠٨.

أ- هيكل مواصفة ISO 26000:

المواصفة القياسية ISO 26000 هي مواصفة قياسية عالمية تقدم الإرشادات العامة للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات، وهي من هذا المنطلق تبرز للمؤسسات كيفية تضمين المنظور الاجتماعي داخل سياقات العمل الخاصة بتلك المؤسسات وأطر هذا التضمين ووسائله وضوابطه والتي من شأنها أن نحقق أهداف المواصفة تحقيقاً كاملاً، وتتضمن المواصفة القياسية ISO 26000 العناصر الآتية[٤٤]:

١- **المقدمة:** تعرض معلومات عن محتوى المواصفة القياسية والأسباب التي تدعو لإعدادها.

٢- **البند الأول (المجال):** ويتضمن تعريفاً للمواصفة القياسية ومدى تغطيتها وحدود قابليتها للتطبيق.

٣- **البند الثاني (المراجع القياسية):** يحتوي هذا الجزء على قائمة الوثائق المرتبطة بالمواصفة القياسية.

٤- **البند الرابع (سياق المسئولية الاجتماعية):** ويناقش هذا الجزء السياق التاريخي والمعاصر للمسئولية الاجتماعية.

٥- **البند الخامس (مبادئ المسئولية الاجتماعية ذات الصلة بالمنشآت):** ويبرز هذا الجزء أهم المبادئ الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للمؤسسات ويقدم التوجيه والإرشاد فيما يتعلق بأسس تفعيل هذه المبادئ.

٦- **البند السادس:** الموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية وأسس ربطها المنشآت.

٧- **البند السابع:** توجيه المنشآت بشأن تطبيق المسئولية الاجتماعية "توصيات عامة".

٨- **البند الثامن:** ملاحق إرشادية..

ب- علاقات المسئولية الاجتماعية بمؤسسات المجتمع من خلال ISO 26000.

تتضمن المواصفة القياسية ISO 26000 مجموعة من العلاقات المهمة جداً مع مؤسسات المجتمع تكمن في التالي(٤٥):

١- العلاقة بين المؤسسات والمجتمع.

٢- العلاقة بين المؤسسات وأطرافها المعنية.

٣- العلاقة بين الأطراف المعنية والمجتمع.

٤- العلاقة بين المؤسسات وأصحاب بالمصالح.

٥- احترام سيادة القانون.

٦- احترام المعايير الدولية للسلوك.

٧- احترام حقوق الإنسان.

ومن خلال استقراء البحث لهذه العلاقات بين المؤسسات ومسئولياتها الاجتماعية يمكن إجمال جوانب هذه العلاقات في الشكل التالي(*):

(*) الشكل من إعداد الباحثين في ضوء علاقات المسئولية الإجتماعية ISO 26000.

شكل (٣) يوضح علاقات المسئولية الاجتماعية بمؤسسات المجتمع في ضوء مبادئ ISO 26000

وباستطلاع الشكل التالي تجدر الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المهمة:

(١) المسئولية الاجتماعية للمؤسسات تهدف إلى تحقيق التماسك المجتمعي في أرقى صوره من خلال دعم التواصل بين المؤسسات والمجتمع في أطر قانونية منظمة.

(٢) المسئولية الاجتماعية للمؤسسات تؤمن بأن قوة المجتمعات ليست قوة اقتصادية فقط إنما قوة العلاقات الاجتماعية بين كل عناصر ومكونات المجتمع والتي هي ضمانة رئيسة للتقدم.

(٣) المسئولية الاجتماعية للمؤسسات تستمد قوتها من رضا العملاء عن مستوى الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسات ومن ثم فإن المؤسسات دون غطاء مجتمعي قوي لن تحقق النجاح مطلقاً.

(٤) المسئولية الاجتماعية رغم اعتزازها بالعادات والتقاليد والأعراف إلا أن السياق القانوني الملزم هو الإطار الدستوري الذي يحقق أهدافها.

(٥) المسئولية الاجتماعية للمؤسسات تعتمد على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان إذ هو العنصر الرئيس في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة.

ج- مبادئ التواصل المجتمعي في ضوء مواصفات ISO 26000.

في إطار التواصل المجتمعي الجيد حددت المواصفة القياسية ISO 26000 سبعة مبادئ رئيسة للتواصل المجتمعي يميزها الشكل التالي[٤٦]:

شكل (٤) يوضح المبادئ الرئيسة للتواصل المجتمعي

باستطلاع الشكل السابق يمكن الإشارة إلى أبرز محددات التواصل المجتمعي الجيد في ضوء مبادئ ISO 26000 على النحو التالي:

١- صيانة حقوق الإنسان داخل المؤسسات هي أهم أسس التواصل المجتمعي الجيد.

٢- ممارسات العمل التي تتسم بالعدالة والشفافية والحيادية هي الأساس لبناء مؤسسي سليم قادر على تحقيق الأهداف والاندماج الجيد مع المجتمع.

٣- بيئة العمل الداعمة للتواصل لها الدور البارز في تحقيق أهداف التواصل وكلما كانت عناصر البيئة منظمة ومتناغمة كلما كان الأداء المؤسسي جيداً وفعالاً.

٤- البعد الإنساني في ممارسات التشغيل يجب أن يكون واضحاً في شقه الاجتماعي.

٥- الاندماج مع المستهلكين وتلبية رغباتهم هو الأساس في أي عمل مؤسسي مجتمعي جيد.

٦- التناغم مع المجتمع في إطار تواصل إنساني تنوعي خدمي يقوم على التوافق الإنساني لمؤسسات الأعمال أمر مهم جداً إذ يضمن لهذه المؤسسات أعلى درجة من درجات التواصل الإنساني الفعال.

إرشادات حول دمج المسئولية الاجتماعية خلال المنشأة..

في إطار سعي المجتمعات لإقرار المسئولية الاجتماعية داخل مؤسساتها، فإن المواصفة القياسية ISO 26000 قدمت دليلاً إرشاداً حول كيفية دمج المسئولية الاجتماعية خلال المنشأة وقدمته في الشكل التالي[٤٧]:

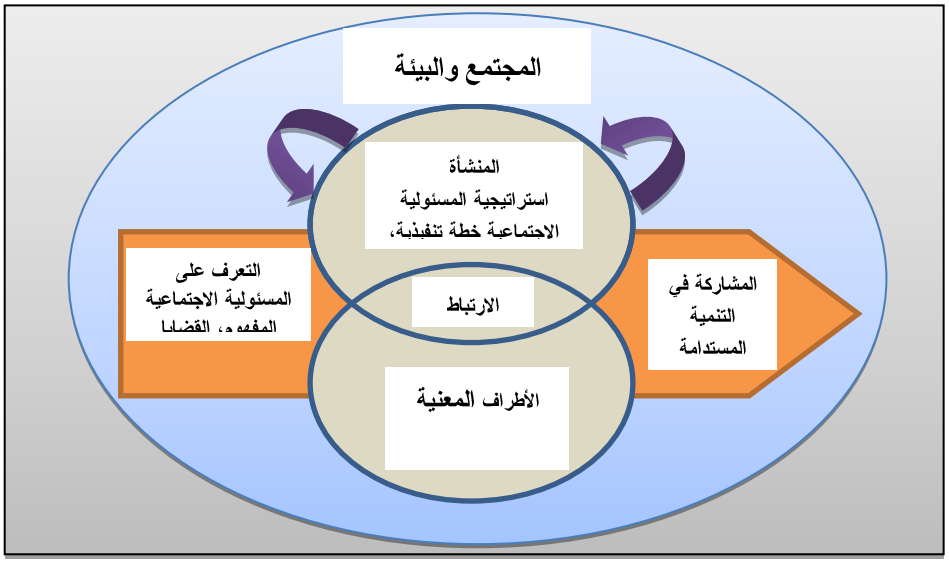

شكل (٥) يوضح دليلاً إرشادياً حول كيفية دمج المسئولية الاجتماعية خلال المنشأة

وفي تحليل البحث للشكل السابق تجدر الإشارة إلى أن عملية دمج المسئولية الاجتماعية بالمنشآت يجب أن يتضمن ما يلي:

(١) يجب أن يتم تحديد نوع المنشأة وهدفها وطبيعة عملياتها وحجمها.

(٢) بناء خطة متكاملة للتواصل الاجتماعي الفعال تشمل تحديد الاستراتيجية العامة للمؤسسة والخطط التنفيذية وآليات تفعيل هذه الخطط مستقبلاً.

(٣) بناء آلية جيدة لتحديد الأدوار فيما يتعلق بجوانب المسئولية الاجتماعية والمشاركين فيها ومهام كل منهم في إطار من التناغم المؤسسي المقنن.

(٤) تحديداً العلاقة بين المؤسسات والمجتمع ودور كليهما في تحقيق التنمية المستدامة.

(٥) التأكيد على العناصر الرئيسية للمسئولية الاجتماعية في إطار المساءلة والمحاسبة.

ومن خلال ما سبق فإن البحث خلص إلى أن المسئولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال يمكن أن تكون داعمة للتماسك المجتمعي داخل المجتمع من خلال تضمين محاور المسئولية الاجتماعية ISO 26000 داخل مؤسسات التعليم في مصر وذلك انطلاقاً من كون **مؤسسات التعليم في مصر في حاجة إلى:**

(١) رؤية اجتماعية جديدة للتواصل والتماسك.

(٢) توجه عالمي جديد يواكب الحداثة وينطلق في ركاب نظم الجودة والاعتماد.

(٣) الانفتاح على الآخرين إطار إنساني تشامل يحقق غايات التواصل، ومن ثم كان هذا التوجه في هذا البحث مدعماً لدور مؤسسات التعليم في مصر في دعم التماسك المجتمعي في إطار مبادئ الأيزو 26000 والتي من شأنها أن تقدم نموذجاً جديداً للشراكة بين المجتمع ومؤسساته التعليمية لمحاربة أهم الأزمات المجتمعية وهي أزمة التماسك القومي والذي من شأنها أن نضرب وحدة المجتمع واستقراره في مقتل.

وتأكيداً على كل ما سبق أشار "**الخولي**" إلى أن أمل الدول النامية أن تبدأ بدراسة اجتماعية لمواردها تتضمن احترام تلك الموارد وصيانتها والتحلي بالروح الوطنية والامتثال للسلوكيات الجيدة كمدخل حيوي لنجاح العمل الجماعي المشترك داخل الوطن.(٤٨)

القسم الثاني

أولاً: الدراسة الميدانية وإجراءاتها.

تناول البحث الاطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم الثوابت التي تحكم المسئولية الاجتماعية بمصر اعتماداً على منطلقات المواصفة القياسية ISO 26000وذلك لتفعيلها داخل مدارس التعليم العام بمصر، وفي إطار هذه الرؤية النظرية، اتضحت معالم الجانب الميداني للدراسة، والذي يمكن من خلاله الوصول إلي صورة أوضح عن واقع المسئولية الاجتماعية بمصر. وفي هذا الفصل يتناول الباحثان الإطار الميداني للدراسة من خلال القسمين التاليين:

الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

القسم الأول: إجراءات الدراسة الميدانية، ويتضمن ما يلي:

- أهداف الدراسة الميدانية. – منهج الدراسة الميدانية.
- أدوات الدراسة الميدانية. – عينة الدراسة الميدانية.
- تطبيق أداة الدراسة. – الأساليب الإحصائية المستخدمة.

وفيما يلي عرض للعناصر السابقة بالتفصيل:

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية.

تهدف الدراسة الميدانية إلى إلقاء الضوء على واقع المسئولية الاجتماعية بمصر، لتحديد متطلبات توظيفها المسئولية الاجتماعية لمدارس التعلم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

ثانياً: منهج الدراسة الميدانية:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية والتي تستهدف وصف الواقع وتشخيصه، وتهتم أيضًا بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء أو الظواهر موضوع الدراسة.

ثالثاً: أدوات الدراسة الميدانية

تتعدد الأدوات التي يستخدمها الباحثينون في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع معين، وتعد الاستبانة إحدى الأدوات التي يستخدمها المشتغلون بالبحوث التربوية على نطاق واسع للحصول على حقائق عن الظروف والأساليب القائمة بالفعل[٤٩]، وتستخدم في دراسة كثير من المهن والاتجاهات وأنواع النشاط[٥٠]، فالاستبانة هي سلسلة من الأسئلة والمواقف التي تتضمن بعض الموضوعات النفسية أو الاجتماعية أو التربوية أو البيانات الشخصية التي تطبق على الأفراد أو المجموعات بهدف الحصول على معلومات خاصة بهم أو متعلقة بموضوعات مختلفة[٥١]، ولذلك استخدم هذا البحث الاستبانة كإحدى أدوات البحث الوصفي، هذا بالإضافة لكونها تتفق وطبيعة هذا البحث حيث

يُمكن من خلالها صياغة مجموعة من الأسئلة التربوية التي تساعد البحث في التحقق من هدفه.

وفى ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة الميدانية إلى تحقيقها استخدم الباحثين:

- استبياناً موجهاً إلى عينة من القيادات التعليمية، والمعلمين وخبراء الجودة بالمدارسللتعرف على واقع التماسك المجتمعي بمصر.

ثانياً: الاستبانة

خطوات بناء الاستبانة:

اتبعت الباحثان الخطوات التالية في بناء الاستبانة:

- تحليل البيانات والمعلومات التي حصل عليها الباحثين عليها من خلال، الاطلاع على أدبيات التربية في مجال المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر، وتحليل الدراسات السابقة فيه، والدراسة الاستطلاعية مع بعض المتخصصين والمهتمين بالمسئولية الاجتماعية.
- راعى الباحثين عند صياغة عبارات الاستبانة أن تكون موضوعية وواضحة المعنى وبسيطة في لغتها بحيث لا يفهم منها إلا المعنى المقصود، لكى تحقق الهدف الذي وضعت من أجله.
- وضعت عبارات الاستبانة في تتابع منطقي لمساعدة أفراد العينة وشد انتباههم للاستجابة السليمة للعبارات.
- صياغة الصورة المبدئية للاستبانة.
- إجراء كافة التعديلات التي أشار إليها السادة المحكمون، وصولاً إلى الصورة النهائية.

وقد تضمنت الاستبانة عدداً من المحاور، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور، كما يلي:

المحور الأول: المنطلقات العامة للمسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر لدعم المسئولية الاجتماعية في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه جهود مدارس التعليم العام بمصر لتحسين المسئولية الاجتماعية في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000

المحور الثالث: مقترحات توظيف المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

جدول (٣) يوضح توزيع محاور الدراسة وعدد عبارات كل محور

م	المحور	عدد العبارات
١	**المحور الأول: المنطلقات العامة للمسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.**	١٥
٢	**المحور الثاني: المعوقات التي تواجه جهود مدارس التعليم العام بمصر لتحسين المسئولية الاجتماعية في ضوء المواصفة ISO 26000**	١٠
٣	**المحور الثالث: مقترحات توظيف المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000**	١٤
	الإجمالي	٣٩

صدق الاستبانة.

تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية لحساب نسبة الثبات.

تطبيق صورة الاستبانة على عينة استطلاعية لحساب المعاملات العلمية (الصدق، الثبات).

أولاً: الصدق:

يقصد بصدق الأداة (أن تنجح الأداة في قياس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيئاً آخر، ويتصل هذا بمدى وصولنا إلى تنبؤ دقيق من الدرجة التي يحصل عليها المفحوص) [٥٢]. وفي سبيل التأكد من صلاحية أداة هذه الدراسة، تم عرض الصورة الأولى للاستبانة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، وذلك للفصل فيما إذا كانت تلك الأداة تقيس ما أُعدت لقياسه بالفعل، ويمكن أن تحقق أهداف الدراسة أم أنها في حاجة إلى إجراء بعض التعديلات عليها، وكذلك لاستطلاع آراءهم، وبناء على ملاحظات السادة المحكمين حول محاور الاستبانة، تم إعادة صياغة بعض العبارات وحذف أو إضافة عبارات جديدة. وبذلك تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال اتفاق معظم المحكمين على صلاحية عباراتها. ولحساب صدق الاستبانة تم استخدام الطرق التالية:

صدق المحكمين:

اعتمدت الباحثين على صدق المحكمين للتحقق من صدق الاستبانة، وذلك بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من أساتذة كليات التربية وذلك بغرض الحكم على الآتي:

- انتماء كل عبارة للمحور الذي تندرج تحته.
- مدى مناسبة العبارات.

- دقة صياغة العبارات.
- إضافة أو حذف أو استبدال ما يرونه مناسباً من عبارات مناسبة من وجهة نظرهم.

الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل محور بباقي محاور الاستبانة. وكانت نتائج الصدق البنائى محددة فى الجدول التالي كما يلى:

جدول (٤) يوضح معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور وباقى المحاور

محاور الاستبانة	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	١	٠.٨٩٤(**)	٠.٨٢٠(**)
المحور الثاني	٠.٨٩٤(**)	١	٠.٨٣٤(**)
المحور الثالث	٠.٨٢٠(**)	٠.٨٣٤(**)	١

يلاحظ من الجدول السابق أن العلاقات بين محاور الاستبانة طردية وذات دلالة إحصائية عالية جداً عند مستوى دلالة ٠.٠١، مما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه. كما يُلاحظ أن المحورين الأول والثاني هما الأقوى ارتباطاً، وأن المحورين الأول والثالث هما الأقل ارتباطاً.

اختبار الثبات:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتائج باستمرار إذا أُعيد تطبيقها تحت نفس الشروط وعلى نفس الأشخاص. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. ولحساب ثبات الاستبانة استخدمت الباحثين طريقة معامل (ألفا كرونباخ) وذلك لقياس ثبات الاستبانة، وكانت نتائج ثبات الاستبانة كما هي مبينة في الجدول التالي حيث يوضح معاملات ارتباط أداة الدراسة

جدول (٥) يوضح نتائج اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات وصدق محاور الاستبانة والاستبانة ككل

م	المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
١	المحور الأول:	١٥	٠.٩٢٧	٠.٩٦٣
٢	المحور الثاني:	١٠	٠.٩١١	٠.٩٥٤
٣	المحور الثالث:	١٤	٠.٩٣٥	٠.٩٦٧
	الإجمالي	٣٩	٠.٩٧١	٠.٩٨٥

رابعاً: عينة الدراسة الميدانية.

تمثل مجتمع الدراسة في القيادات التعليمية، والمعلمين، وخبراء الجودة بمحافظتي الغربية ودمياط. ويتوقف إلى حد كبير نجاح الدراسة الميدانية، وتحقيقها لأهدافها على حسن اختيار العينة، فالعينة الممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً جيداً، تساعد في الحصول على نتائج صحيحة وواضحة.

ويصعب على الباحثين في كثير من الأحيان، عند دراسة ظاهرة ما في مجتمع معين، أنْ يقوم بدراسة هذه الظاهرة مستعيناً بجميع أفراد ذلك المجتمع، فقد يتعذر أو يستحيل اختيار أو ملاحظة جميع هؤلاء الأفراد تحت ظروف مضبوطة، لذلك فإنه عادة ما يقوم الباحثين باختيار عينة ممثلة لأفراد المجتمع الأصلي، وهو في اختياره هذا يحاول أن يجعل كل الصفات والخصائص الممثلة للمجتمع الأصلي متوفرة في العينة، والتي يأخذها في حدود الوقت، والجهد، والإمكانيات المتوفرة لديه، ويبدأ بدراستها وتعميم صفاتها على المجموع[٥٣].

جدول (٦) بيان بأعداد مجتمع وعينة الدراسة

عينة الدراسة	العدد
أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعتي طنطا ودمياط	٢٠
مدراء ووكلاء مدارس التعليم العام بمحافظتي طنطا ودمياط	٨٠
مسئولو الجودة بالإدارات التعليمية بمحافظتي طنطا ودمياط	١٠٠
الإجمالي	٢٠٠

خامساً: تطبيق أداة الدراسة

قام الباحثين بتطبيق الاستبانة في صورتها النهائية على العينة العشوائية من القيادات التعليمية والمعلمين في التعليم العام.

وواجه الباحثين في أثناء تطبيق الاستبانة عدة صعوبات من أهمها :

- ندرة تواجد بعض أفراد العينة وخاصة القيادت التعليمية في أماكن عملهم في أثناء زيارة الباحثين لهم.
- ضعف مشاركة بعض أفراد العينة بإبداء الرأي والمقترحات في العبارات ذات الإجابات المفتوحة.
- كثرة التردد على أفراد العينة لجمع الاستبانات وهم في أماكن بعيدة ومتفرقة.
- صعوبة فهم بعض أفراد العينة لطبيعة البحث مما جعلهم يعرضون عن الاستجابة أو يستجيبون استجابات غير دقيقة، مما جعل الباحثين تستبعد بعض الاستبانات لعدم الجدية.

ولكن بوجه عام كان هناك عدد كبير من أفراد العينة متميزين ومتعاونين وأولوا عملية تطبيق الاستبانة اهتماما كبيرا حيث أعجب كثير منهم بالدراسة وموضوعها.

تفريغ البيانات

بعد تجميع الاستبانات قامت الباحثين بمراجعة جميع استجابات مفردات العينة للتأكد من عدم تركهم لعبارة دون استجابة، وتفريغ استجابات أفراد العينة بعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة حيث تم استبعاد (٤٣) استبانة نظرا لعدم اكتمال الاستجابات لها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الصالحة للتفريغ (٢٠٠) استبانة، والجدول التالي يوضح بيان الاستمارات الموزعة على أفراد العينة.

وقد قامت الباحثين بتوزيع عدد (٣٠٠) استبانة وكان بيان الاستمارات الموزعة وفقا للجدول التالي.

جدول (٧) يوضح بيان الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

العينة	النسخ الموزعة	النسخ المستردة	المستبعد	الصالح
أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعتي طنطا ودمياط	٣٠	٣٠	صفر	٣٠
مدراء ووكلاء مدارس التعليم العام بمحافظتي الغربية ودمياط	١٣٠	٩٠	٢٠	٧٠
مسئولو الجودة بالإدارات التعليمية بمحافظتي الغربية ودمياط	١٤٠	١٢٣	٢٣	١٠٠
الإجمالي	٣٠٠	٢٤٣	٤٣	٢٠٠

سادساً: أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم

تضمن الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل النتائج منظومة SPSS وذلك باستخدام حساب التكرارات المقابلة لكل عبارة ثم حساب النسبة المئوية لكل منها :

- النسبة المئوية = (التكرار / العدد) × ١٠٠
- التعرف على مستوى الدلالة باستخدام كا^{٢} = مج (ت – ت)^{٢} / ت[٥٤]

حيث (مج = المجموع، ت = التكرار المشاهد، ت = التكرار المتوقع).

- وقد تم حساب كا^{٢} الاحصائية عند درجات الحرية المحسوبة بالعلاقة التالية:

درجات الحرية = عدد البدائل – ١.

- حساب المتوسط المرجح لتحديد درجة الاستجابة.
- حساب الانحراف المعياري بقصد ترتيب العبارات حسب درجة الأهمية.

كما تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح وفقاً لمقياس ليكرت الرباعي لتحديد اتجاه الاستجابات لعبارات الاستبانة كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول (٨) يوضح مقياس ليكرت الرباعي

الرأى	موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة
الوزن	٤	٣	٢	١
المتوسط المرجح	(٣.٢٥ - ٤)	(٢.٥٠ - ٣.٢٤)	(١.٧٥ - ٢.٤٩)	(١ - ١.٧٤)

القسم الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

فيما يلى يقوم الباحثين بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال عرض وتحليل النتائج المتعلقة بكل محور من محاور الاستبانة، كالتالي:

المحور الأول: المنطلقات العامة للمسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.

جدول (٩) اختبار كا٢ لتكرار استجابات عينة الدراسة للعبارات الخاصة بالمحور الأول

م	العـــــــبارة		الاستجابة				كا٢	مستوى الدلالة	المتوسط المرجح	الاتجاه	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة						
١	مساعدة مؤسسات التعليم في تحقيق أهدافها وأدوارها	ت	٥٢	٧٠	٤٧	٣١	١٥.٤٨٠	٠.٠١	٢٠٧١ه	موافق	١.٠١٩	
		%	٢٦.٥	٣٥	٢٣.٥	١٥.٥						
٢	تحقيق الانسجام مع مؤسسات الدولة الأخرى	ت	٦٣	٦٨	٤٣	٢٦	٢٢.٣٦٠	٠.٠٠١	٢.٨٤٠	موافق	١.٠١٤	
		%	٣١.٥	٣٤	٢١.٥	١٣						
٣	دمج مؤسسات التعليم كشركاء في تنمية الوطن	ت	٢٧	٥٦	٥٩	٥٨	١٤.٢٠٠	٠.٠٣	٢.٢٦٠	موافق	١.٠٢٣	
		%	١٣.٥	٢٨	٢٩.٥	٢٩						
٤	غرس قيم المشاركة المجتمعية في نفوس الناشئة	ت	٦١	٦٨	٤١	٣٠	١٨.٥٢٠	٠.٠٠١	٢.٨٠٠	موافق	١.٠٣٧	
		%	٣٠.٥	٣٤	٢٠.٥	١٥						
٥	الاعتماد على المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم كمدخل لدعم أمن الوطن واستقراره	ت	٣١	٧٩	٥٩	٣١	٣٢.٨٨٠	٠.٠٠١	٢.٥٥٠	موافق	٠.٩٣٣	
		%	١٥.٥	٣٩.٥	٢٩.٥	١٥.٥						
٦	الانطلاق من خلال دعم المبادرات الإبداعية للمؤسسات التعليمية وقطاعات الدولة الأخرى	ت	٢٧	٧٦	٥٤	٤٣	٢٥.٤٠٠	٠.٠٠١	٢.٤٣٥	أرفض	٠.٩٧٤	
		%	١٣.٥	٣٨	٢٧	٢١.٥						
٧	القناعة بمبادئ التكامل الاجتماعي والإنساني بين مؤسسات التعليم والمجتمع المحيط	ت	٤٦	٧٠	٤٨	٣٦	١٢.٣٢٠	٠.٠٦	٢.٦٣٠	موافق	١.٠٢٨	
		%	٢٣	٣٥	٢٤	١٨						
٨	ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبية بما يحقق التنمية المستدامة	ت	٧١	٧٠	٣٤	٢٥	٣٤.٤٤٠	٠.٠٠١	٢.٩٣٥	موافق	١.٠١٢	
		%	٣٥.٥	٣٥	١٧	٢٢.٥						
٩	تدعيم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في إطار احترام العادات والتقاليد	ت	٦٦	٥٧	٤٦	٣١	١٣.٦٤٠	٠.٠٣	٢.٧٩٠	موافق	١.٠٦٨	
		%	٣٣	٢٨.٥	٢٣	١٥.٥						
١٠	تلبية تطلعات أولياء الأمور وشركاء الوطن تجاه دور مؤسسات التعليم في دعم الولاء والانتماء للوطن	ت	٣٣	٧٩	٥٥	٣٣	٢٨.٨٨٠	٠.٠٠١	٢.٥٦٠	موافق	٠.٩٥٤	
		%	١٦.٥	٣٩.٥	٢٢.٥	١٦.٥						
١١	إقرار مبادئ العدالة والتسامح وحقوق الإنسان داخل المؤسسات بما يدعم المسئولية الاجتماعية	ت	٤٩	٦٨	٤٨	٣٥	١١.٠٨٠	٠.٠١	٢.٦٥٥	موافق	١.٠٣٥	
		%	٢٤.٥	٣٤	٢٤	١٧.٥						

م	العـــــــبارة		الاستجابة					كا٢	مستوى الدلالة	المتوسط المرجح	الاتجاه	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة							
١٢	تعزيز أنماط المساءلة والمحاسبة لإقرار العدالة	ت	٦٨	٥٨	٤٥	٢٩		١٧.٠٨٠	٠.٠١	٢.٨٢٥	موافق	١.٠٥٨	
		%	٣٤	٢٩	٢٢.٥	١٤.٥							
١٣	بناء ميثاق أخلاقي متكامل للمشاركة المجتمعية لدعم المسئولية الاجتماعية	ت	٥٩	٧٧	٣٩	٢٥		٣١.١٢٠	٠.٠٠١	٢.٨٥٠	موافق	٠.٩٨٦	
		%	٢٩.٥	٣٨.٥	١٩.٥	١٢.٥							
١٤	تقرير التواصل الفعال بين كافة المؤسسات التعليمية بالمجتمع	ت	٣٠	٩١	٥٢	٢٧		٥٢.٢٨٠	٠.٠٠١	٢.٦٢٠	موافق	٠.٨٩٩	
		%	١٥	٤٥.٥	٢٦	١٣.٥							
١٥	بناء استراتيجية متكاملة لدعم المسئولية الاجتماعية لمواجهة العنف والتطرف والإرهاب	ت	٣٣	٩١	٤٦	٣٠		٤٧.٧٢٠	٠.٠٠١	٢.٦٣٥	موافق	٠.٩٣٠	
		%	١٦.٥	٤٥.٥	٢٣	١٥							
المحور الأول: المنطلقات العامة للمسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000.										٢.٦٧٣	موافق		

يتبين من الجدول السابق أن قيمة "كا٢" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٠١) مما يدل على وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة لصالح الاستجابة "كبيرة".

وبتحليل نتائج الجدول السابق والخاص باستجابات عينة الدراسة الخاصة **بالمحور الأول: المنطلقات العامة للمسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء ISO 26000** تم ترتيب العبارات وفقاً لدرجة أهميتها بالنسبة لأفراد آراء العينة على النحو التالي:

١- ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبية بما يُحقق التنمية المستدامة.

٢- بناء ميثاق أخلاقي متكامل للمشاركة المجتمعية لدعم المسئولية الاجتماعية.

٣- تحقيق الانسجام مع مؤسسات الدولة الأخرى.

٤- تعزيز أنماط المساءلة والمحاسبة لإقرار العدالة.

٥- غرس قيم المشاركة المجتمعية في نفوس الناشئة.

٦- تدعيم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في إطار احترام العادات والتقاليد.

٧- مساعدة مؤسسات التعليم في تحقيق أهدافها وأدورها.

ويرى الباحثين اعتماداً على تحليل نتائج المحور أن المنطلقات العامة سالفة الذكر تُعد ركيزة أساسية لدعم المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم في مصر اعتماداً على المواصفة القياسية ISO 26000 والتي تنطلق من ترسيخ عام لمبادئ الشفافية والمحاسبية ثم الاتفاق على بناء أخلاقي ودعم الانسجام مع مؤسسات الدولة وتربية الأبناء على قيم المسئولية الاجتماعية في إطار احترام العادات والتقاليد ودعم الأدوار المهمة لمؤسسات التعليم لتحقيق أغراض المسئولية الاجتماعية لها.

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه جهود مدارس التعليم العام بمصر لتحسين المسئولية الاجتماعية في ضوء المواصفة ISO 26000

جدول (١٠) اختبار كا٢ لتكرار استجابات عينة الدراسة للعبارات الخاصة بالمحور الثاني

م	العبـــــارة		الاستجابة				كا٢	مستوى الدلالة	المتوسط المرجح	الاتجاه	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة						
١	غياب القناعة بأهمية توظيف نظم الجودة في إصلاح التعليم بشكل عام	ت	٥٨	٧٣	٣٥	٣٤	٢١.٤٨٠	٠.٠٠١	٢.٧٧٥	موافق	١.٠٤٨	
		%	٢٩	٣٦.٥	١٧.٥	١٧						
٢	الإحساس بأن جهود إصلاح التعليم لا جديد فيها	ت	٢٨	٩١	٥٣	٢٨	٥٣.١٦٠	٠.٠٠١	٢.٥٩٥	موافق	٠.٨٩٧	
		%	١٤	٤٥.٥	٢٦.٥	١٤						
٣	الأزمات المتنوعة التي تحيط بالمجتمع المصري وتؤثر سلباً على المسئولية الاجتماعية	ت	٥١	٧٧	٤٥	٢٧	٢٥.٦٨٠	٠.٠٠١	٢.٧٦٠	موافق	٠.٩٨٣	
		%	٢٥.٥	٣٨.٥	٢٢.٥	١٣.٥						
٤	غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الدولة الأخرى لدعم المسئولية الاجتماعية	ت	٤٢	٧٣	٥٢	٣٣	١٧.٧٢٠	٠.٠١١	٢.٦٢٠	موافق	٠.٩٩٥	
		%	٢١	٣٦.٥	٢٦	١٦.٥						
٥	ضعف منظومة الشفافية داخل مؤسسات التعليم في مصر	ت	٢٧	٧٤	٥٠	٤٩	٢٢.١٢٠	٠.٠٠١	٢.٣٩٥	أرفض	١.٠٠	
		%	١٣.٥	٣٧	٢٥	٢٤.٥						
٦	ضعف منظومة المساءلة والمحاسبية في كثير من مدارس التعليم العام في مصر	ت	٣٢	٧٧	٣٨	٥٣	٢٤.١٢٠	٠.٠٠١	٢.٤٤٠	أرفض	١.٠٤٩	
		%	١٦	٣٨.٥	١٩	٢٦.٥						
٧	انتشار التطرف والعنف والإرهاب داخل المجتمع المصري	ت	٦٦	٤٢	٥٦	٣٦	١١.٠٤٠	٠.٠١٢	٢.٦٩٠	موافق	١.١١٣	
		%	٣٣	٢١	٢٨	١٨						
٨	سيطرة وسائل التواصل	ت	٦٤	٥١	٥٠	٣٥	٨.٤٤٠	٠.٣٨	٢.٧٢٠	موافق	١.٠٩	

م	العـــــــبارة		الاستجابة				كا٢	مستوى الدلالة	المتوسط المرجح	الاتجاه	الانحراف المعياري ٤	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة						
	الاجتماعي و الوسائط التكنولوجية الأخرى على اهتمامات الطلاب مما أضعف منظومة المسئولية الاجتماعية لديهم	%	٣٢	٢٥.٥	٢٥	١٧.٥						
٩	غياب شفافية الحوار عن فئات كثيرة من مدارس التعليم العام في مصر	ت	٤٥	٦٧	٥٦	٣٢	١٣.٤٨٠	٠.٠٤	٢.٦٢٥	موافق	١.٠٠٤	
		%	٢٢.٥	٣٣.٥	٢٨	١٦						
١٠	ضعف المشاركة الديمقراطية في الفعاليات والقرارات التعليمية في مصر	ت	٥٥	٦١	٥٥	٢٩	١٢.٢٤٠	٠.٧	٢.٧١٠	موافق	١.٠٢٥	
		%	٢٧.٥	٣٠.٥	٢٧.٥	١٤.٥						
المحور الثاني: المعوقات التي تواجه جهود مدارس التعليم العام بمصر لتحسين المسئولية الاجتماعية في ضوء المواصفة ISO 26000									٢.٦٣٣	موافق		

يتبين من الجدول السابق أن قيمة "كا٢" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٠١) مما يدل على وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة لصالح الاستجابة "كبيرة".

ومن خلال تحليل نتائج الجدول السابق والخاص باستجابات عينة الدراسة الخاصة **بالمحور الثاني: المعوقات التي تواجه جهود مدارس التعليم العام بمصر لاستخدام المسئولية الاجتماعية في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000** تم ترتيب العبارات وفقاً لدرجة أهميتها بالنسبة لأفراد آراء العينة على النحو التالي:

١- غياب القناعة بأهمية توظيف نظم الجودة في إصلاح التعليم بشكل عام.

٢- الأزمات المتنوعة التي تحيط بالمجتمع المصري وتؤثر سلباً على المسئولية الاجتماعية.

٣- سيطرة وسائل التواصل الاجتماعي و الوسائط التكنولوجية الأخرى على اهتمامات الطلاب مما أضعف منظومة المسئولية الاجتماعية لديهم.

٤- ضعف المشاركة الديمقراطية في الفعاليات والقرارات التعليمية في مصر.

٥- انتشار التطرف والعنف والإرهاب داخل المجتمع المصري.

ويرى البحث اعتماداً على تحليل نتائج المحور السابق أن المعوقات سالفة الذكر قد أسهمت بشكل كبير جداً ومؤثر في إعاقة تفعيل المسئولية الاجتماعية بمصر فالقناعة لدى الأفراد غائبة والأزمات المتنوعة تضرب المجتمع المصري والجميع

مستغرق في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي ألقت بظلال قاتمة من العزلة على طلابنا، وكما أثر غياب المشاركة الديمقراطية في القرارات التعليمية وصياغتها على مفهوم التماسك المجتمعي ولانغفل أبداً دور الإرهاب الذي يُطل برأسه القبيحة كل فترة مهدداً أم وأمان واستقرار المجتمع المصري.

المحور الثالث: مقترحات تحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء مبادئ المواصفة القياسية ISO 26000

جدول (١٠) اختبار كا٢ لتكرار استجابات عينة الدراسة للعبارات الخاصة بالمحور الثالث

م	العـــــبارة		الاستجابة					كا٢	مستوى الدلالة	المتوسط المرجح	الاتجاه	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة							
١	إبراز رؤية ورسالة المؤسسات التعليمية حيال ما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية	ت	٤٥	٦٣	٧٣	١٩		٣٣.٦٨٠	٠.٠٠١	٢.٦٧٠	موافق	٠.٩٣٠	
		%	٢٢.٥	٣١.٥	٣٦.٥	٩.٥							
٢	إبراز عناصر المسئولية الاجتماعية المراد تعزيزها بمدارس التعليم العام بمصر	ت	٦٦	٦٨	٤٤	٢٢		٢٨.٠٠٠	٠.٠٠١	٢.٨٩٠	موافق	٠.٩٩١	
		%	٣٣	٣٤	٢٢	١١							
٣	تحديد آليات دعم المسئولية الاجتماعية في إطار نظري تخطيطي	ت	٦٨	٦٦	٤٠	٢٦		٢٥.١٢٠	٠.٠٠١	٢.٨٨٠	موافق	١.٠٢٥	
		%	٣٤	٣٣	٢٠	١٣							
٤	توزيع المهام والأدوار والمسئوليات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية داخل مدارس التعليم العام بمصر	ت	٧١	٥٩	٤١	٢٩		٢٠.٨٨٠	٠.٠٠١	٢.٨٦٠	موافق	١.٠٦١	
		%	٣٥.٥	٢٩.٥	٢٠.٥	١٤.٥							
٥	التواصل مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع الأخرى لإقرار مبادئ المسئولية الاجتماعية	ت	٥٦	٦٨	٤٩	٢٧		١٧.٨٠٠	٠.٠٠١	٢.٧٦٥	موافق	١.٠٠٧	
		%	٢٨	٣٤	٢٤.٥	١٣.٥							
٦	الانفتاح على السوق وتلبية تطلعات السوق فيما يتعلق بجودة التعليم وجودة مخرجاته	ت	٤٣	٨٠	٥٠	٢٧		٢٩.٥٦٠	٠.٠٠١	٢.٦٩٥	موافق	٠.٩٥٧	
		%	٢١.٥	٤٠	٢٥	١٣.٥							
٧	استثمار وسائل الاتصال الحديثة لدعم المسئولية الاجتماعية داخل مدارس التعليم بمصر	ت	٤٥	٧١	٤٩	٣٥		١٣.٨٤٠	٠.٠٣	٢.٦٣٠	موافق	١.٠١٨	
		%	٢٢.٥	٣٥.٥	٢٤.٥	١٧.٥							
٨	دعم التوجه التطوعي لمدارس	ت	٤٦	٧٤	٣٨	٤٢		١٦.٠٠	٠.٠١	٢.٦٢٠	موافق	١.٠٥	

م	العـــــــبارة		الاستجابة				كا٢	مستوى الدلالة	المتوسط المرجح	الاتجاه	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة						
	التعليم بمصر للانفتاح على المجتمع	%	٢٣	٣٧	١٩	٢١	٠					
٩	وضع الأطر القانونية التي تحكم إطار العمل داخل مدرس التعليم بمصر	ت	٥١	٧٨	٣٢	٣٩	٢٤.٦٠٠	٠.٠٠١	٢.٧٠٥	موافق	١.٠٥٥	
		%	٢٥.٥	٣٩	١٦	١٩.٥						
١٠	وضع الأولويات لمناقشة القضايا المؤثرة على المسئولية الاجتماعية بمصر الأكثر إلحاحاً	ت	٥٠	٨٦	٣٧	٢٧	٣٩.٨٨٠	٠.٠٠١	٢.٧٩٥	موافق	٠.٩٦٨	
		%	٢٥	٤٣	١٨.٥	١٣.٥						
١١	بناء أطر جديدة بمدارس التعليم العام بمصر لدعم المسئولية الاجتماعية	ت	٥٣	٨٠	٤١	٢٦	٣١.٣٢٠	٠.٠٠١	٢.٨٠٠	موافق	٠.٩٧٧	
		%	٢٦.٥	٤٠	٢٠.٥	١٣						
١٢	وضع معايير جديدة للنزاهة والشفافية والمساءلة داخل مدارس التعليم العام بمصر لدعم المسئولية الاجتماعية	ت	٥٩	٧١	٤٠	٣٠	٢٠.٤٤٠	٠.٠٠١	٢.٧٩٥	موافق	١.٠٢٨	
		%	٢٨	٣٥.٥	٢٠	١٥						
١٣	عقد اللقاءات والحوارات المباشرة مع الجهات المعنية لدعم المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم لدعم التماسك	ت	٤٦	٧٣	٤٥	٣٦	١٥.٣٢٠	٠.٠٢	٢.٦٤٥	موافق	١.٠٢٦	
		%	٢٣	٣٦.٥	٢٢.٥	١٨						
١٤	تعزيز مصداقية مدارس التعليم في مصر فيما يتعلق بدورها في تدعيم المسئولية الاجتماعية طبقاً للمواصفة القياسية ISO 26000	ت	٥٧	٧٥	٤١	٢٧	٢٥.٦٨٠	٠.٠٠١	٢.٨١٠	موافق	٠.٩٩٩	
		%	٢٣.٥	٣٧.٥	٢٠.٥	١٣.٥						
	المحور الثالث: مقترحات تحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء مبادئ المواصفة القياسية ISO 26000								٢.٧٥٤	موافق		

يتبين من الجدول السابق أن قيمة كا٢ دالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ مما يدل على وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد العينة لصالح الاستجابة كبيرة.

ومن خلال تحليل نتائج **المحور الثالث** والخاص **مقترحات تحسين المسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في ضوء مبادئ المواصفة القياسية ISO 26000** تم ترتيب العبارات وفقاً لدرجة أهميتها على النحو التالي:

١- إبراز رؤية ورسالة المؤسسات التعليمية حيال ما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية.

٢- تحديد آليات دعم المسئولية الاجتماعية في إطار نظري تخطيطي.

٣- توزيع المهام والأدوار والمسئوليات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية داخل مدارس التعليم العام بمصر.

٤- تعزيز مصداقية مدارس التعليم في مصر فيما يتعلق بدورها في تدعيم المسئولية الاجتماعية طبقاً للمواصفة القياسية ISO 26000.

٥- بناء أطر جديدة بمدارس التعليم العام بمصر لدعم المسئولية الاجتماعية.

٦- وضع الأولويات لمناقشة القضايا المؤثرة على المسئولية الاجتماعية بمصر الأكثر إلحاحاً.

٧- وضع معايير جديدة للنزاهة والشفافية والمساءلة داخل مدارس التعليم العام بمصر لدعم المسئولية الاجتماعية.

ويرى البحث اعتماداً على تحليل نتائج المحور السابق أن المقترحات التي قدمها أفراد العينة تنطلق بداية من تحديد جيد لعناصر المسئولية الاجتماعية المراد تعزيزها داخل مؤسسات التعليم العام بمصر ثم بناء آليات واضحة المعالم لتفعيل هذا التوجه مشفوعاً بتوزيع جيد للمهام والمسئوليات والأدوار الخاصة بالمسئولية الاجتماعية داخل تلك المؤسسات ثم دعم مصداقية الممارسات داخل تلك المدارس وبناء أطر جديدة للحوكمة المؤسسية تراقب الأولويات التي تم تحديدها كل ذلك في إطار شفاف من المساءلة والمحاسبة والنزاهة التي تُحقق الغايات المنشودة داخل مؤسسات التعليم العام في مصر لإقرار المسئولية الاجتماعية في إطار مبادئ المواصفة القياسية ISO 26000.

ثانياً: التصور المقترح لتحسين المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث في شقيه النظري والميداني، فإن البحث يقدم تصوراً مقترحاً لتوظيف المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام في مصر لدعم التماسك المجتمعي في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000، وينطلق هذا التصور المقترح داعماً للمسئولية الأخلاقية لمؤسسات التعليم العام في مصر ودورها المهم في مواجهة الخلل المجتمعي الرهيب الذي بدأ يضرب أوصال المجتمع المصري وخاصة بعد عام ٢٠١١، وحاجة هذا المجتمع إلى مؤسساته التعليمية والتي من المهم جداً أن تتكاتف وتتعاون لإعادة التماسك المجتمعي المنشود، ولذا كان الاعتماد على

المواصفة القياسية ISO 26000 وهي احدى مواصفات الأيزو العالمية والتي تعني بتطبيق معايير المسئولية الاجتماعية داخل المؤسسات على تنوعاتها، والبحث الحالي سعى إلى توظيفها داخل مؤسسات التعليم العام بمصر لدعم التماسك المجتمعي من خلال بنية التصور المقترح على النحو التالي:

أولاً: الإطار الفلسفي للتصور المقترح.

ثانياً: الأهداف العامة للتصور المقترح.

ثالثاً: الآليات الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح.

رابعاً: العقبات المتوقع أن يقابلها التصور المقترح.

وإجمالاً فإن التصور المقترح ينطلق من مفهوم المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام في مصر وهي المؤسسات التي من شأنها أن ترسخ لدى الطلاب مفاهيم المسئولية الاجتماعية السليمة بما تتضمنه من دعم للولاء والانتماء للوطن والتبصير بأزماته وإبراز طموحاته وتطلعاته نحو مستقبل يظهر فيه المجتمع متماسكاً قادراً على مواجهة قوى التطرف والعنف والإرهاب وكذلك كافة المظاهر السلبية التي تضرب أمن المجتمع المصري وتهدد استقراره.

أولاً: الإطار الفلسفي للتصور المقترح

ينطلق التصور المقترح اعتمادا على فلسفة تؤمن بأن المسئولية الاجتماعية لأفراد المجتمع المصري تحديداً في تلك الآونة مهم جداً بل ومتطلب رئيس من متطلبات دعم الأمن والاستقرار في المجتمع وأن مؤسسات التعليم هي المنوط بها دعم هذا التوجه في نفوس الطلاب من خلال آليات وإجراءات وأطر مقننة تعتمد على التخطيط والتفكير الاستراتيجي لأسس تفعيل المسئولية الاجتماعية داخل مؤسسات التعليم العام في مصر، ولذا كان الاعتماد على المواصفة القياسية ISO 26000 الخاصة بأسس تدعيم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات المتنوعة.

وجاء اختيار البحث لمؤسسات التعليم العام بمصر لاعتبارها التي يرجى منها أن تكون مرسخة لهذا التوجه إذ يعد التعليم هو مفتاح أمن الوطن واستقراره، ولذا كانت مؤسسات التعليم العام التي تستوعب كل طلاب وطالبات الوطن كفيلة بأن تقوم بهذا الدور الحيوي.

ويأتي التماسك المجتمعي أخطر أمر يواجه هذه المؤسسات نظراً للتطورات المتلاحقة والأزمات المتتالية التي تهدد أمن الوطن وتضرب استقراره، وجاء الاختيار للمواصفة القياسية ISO 26000 كأساس للتصور المقترح باعتبارها مواصفة قياسية عالمية متكاملة الأركان لدعم المسئولية الاجتماعية داخل المؤسسات على تنوعاتها في إطار عالمي مقنن.

ثانياً: الأهداف العامة للتصور المقترح

تتمثل الأهداف العامة للتصور المقترح فيما يلي:

١- تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية داخل مؤسسات التعليم العام في مصر.

٢- تعزيز مفهوم التماسك الاجتماعي ودعم الروابط المجتمعية المشتركة بين أبناء المجتمع الواحد.

٣- تمكين مؤسسات التعليم العام بمصر من مواجهة التحديات المتلاحقة التي تهدد أمن المجتمع واستقراره.

٤- تمكين مؤسسات التعليم العام بمصر من ممارسة أدوارها الاجتماعية في إطار مقنن مدروس وفق ما تقرره المواصفة القياسية ISO 26000

٥- مواكبة التوجه العالمي المرسخ لدور مؤسسات التعليم العام في ترسيخ المسئولية الاجتماعية لدى طلابهم للمشاركة الفعالة في تطوير المجتمع والنهوض به.

٦- تمكين المجتمع من التواصل مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر بما يحقق آمال وتطلعات الناس في تعليم جيد قائم على العدالة والمساواة واحترام خصوصيات الوطن ودعم أمنه واستقراره.

٧- التأكيد على أن المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم لا تعني فقط الاهتمام بالجانب الثقافي التعليمي بل هي توجه أخلاقي اجتماعي وظيفي في المقام الأول يهدف الرقي بالممارسات العامة للأبناء داخل الوطن وتحويل القيم النظرية المثالية إلى ممارسات عملية واقعية.

٨- دمج مؤسسات التعليم العام في إطار فلسفة المجتمع والتلاحم والتواصل الفعال بين كليهما بما يحقق الوحدة بين التعليم وسوق العمل.

ثالثاً: الآليات الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح

ويمكن إجمالها في الشكل التالي:

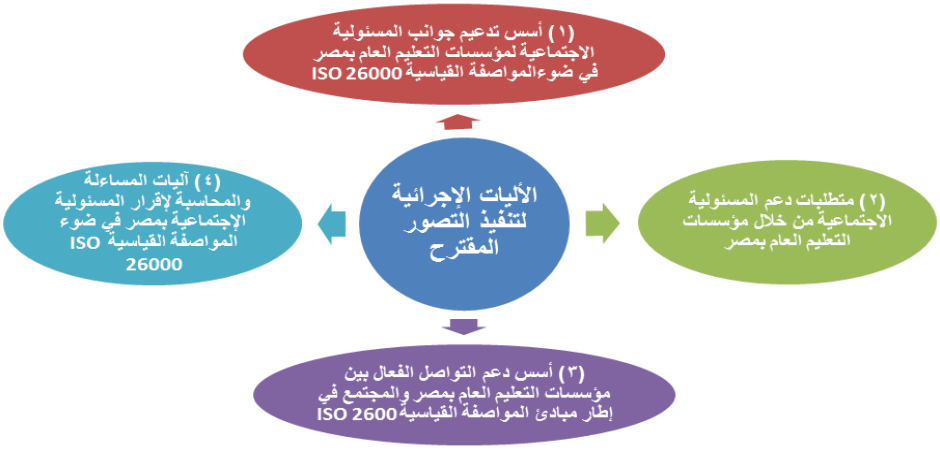

(١)أسس تدعيم جوانب المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام في مصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000 :

ويمكن تعزيز ودعم هذا الجانب من خلال:

١- تبصير الطلاب بمبادئ المسئولية الاجتماعية وأسس ممارستها داخل مؤسسات التعليم العام بمصر.

٢- تدريب الطلاب على ممارسة جوانب المسئولية الاجتماعية داخل مؤسسات التعليم العام بمصر في إطار الانتماء للوطن والتوافق مع متطلباته.

٣- تعديل المناهج الدراسية بما يستدعي تضمين مفاهيم وآليات المسئولية الاجتماعية داخل تلك المناهج لدعم التماسك المجتمعي.

٤- نشر الوعي العام داخل مؤسسات التعليم العام بمصر بما يبصر الطلاب بواقع المجتمع وأزماته المتنوعة على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية بما يعزز من ولاء الطلاب لوطنه واندماجه مع أزماته ومشكلاته.

٥- الانطلاق نحو المجتمع من خلال أنشطة لاصفية لمؤسسات التعليم العام تخرج بالطلاب من إطار الفصول الدراسية المغلقة إلى الإطار المجتمعي الأكبر.

٦- تنظيم الندوات واللقاءات والفعاليات الاجتماعية داخل مؤسسات التعليم العام بمصر بما يمهد لإقرار مبادئ المسئولية الاجتماعية داخل هذه المؤسسات.

٧- تنظيم مسابقات بحثية وطرح موضوعات للنقاش بين الطلاب في مؤسسات التعليم العام بمصر نتمكن من خلالها من تنمية الوعي العام ونشر ثقافة المسئولية الاجتماعية داخل هذه المؤسسات.

٨- التواصل مع مؤسسات الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للقيام بحملات لنشر ثقافة الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام داخل المجتمع.

(٢) متطلبات دعم المسئولية الاجتماعية من خلال مؤسسات التعليم العام بمصر..

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الإجراءات التالية:

١- تدعيم العلاقات الاجتماعية بين الطلاب داخل مؤسسات التعليم العام.

٢- نشر ثقافة الحوار والتسامح بين الطلاب.

٣- نبذ العنف والتطرف الفكري داخل تلك المدارس عن طريق التوعية والتوجيه والإرشاد المستمر.

٤- بناء جو من الثقة بين الطلاب والمدارس وأولياء الأمور وسائر المؤسسات الأخرى في المجتمع.

٥- تنظيم ندوات ولقاءات وأنشطة عن أهم السلوكيات والممارسات المدمرة لأمن المجتمع واستقراره كي يتم تفاعل الطلاب تفاعلاً إيجابياً معها تحت دعم وإرشاد وتوجيه مقنن.

٦- تنظيم الحفلات والرحلات التي من شأنها أن توثق أطر التماسك الاجتماعي بين الطلاب وأقرانهم والمجتمع.

٧- نشر الوعي الوطني داخل مؤسسات التعليم العام بمصر من خلال المناشط الثقافية المتنوعة داخل تلك المدارس لدعم أسس الولاء والانتماء للوطن.

٨- الانفتاح العقلاني على الأطر والاستفادة من التجارب الدولية ذات الصلة بالدعم المجتمعي للتعليم والدعم المجتمعي للمواطنة في نفوس الطلاب.

٩- تشجيع الطلاب على المبادرات الإبداعية من خلال الأبحاث أو المقالات أو الأنشطة الأخرى التي تدعم الولاء والانتماء للوطن وتمكنه من دعم التماسك المجتمعي.

١٠- دعم مقررات التنمية الوطنية والتاريخ والجغرافيا واللغة العربية بمؤسسات التعليم العام كمدخل لإقرار التماسك الاجتماعي داخل الوطن.

(٣) أسس دعم التواصل الفعال بين مؤسسات التعليم العام بمصر والمجتمع في إطار مبادئ المواصفة القياسية ISO 26000:

وتتمثل أهم هذه الأسس في:

١- عقد لقاءات وحوارات بين مؤسسات التعليم والمجتمع لدعم التماسك المجتمعي.

٢- الاتصال بأطراف المجتمع المعنية بشأن قضايا أو مشروعات مشتركة من شأنها أن تدعم التواصل المجتمعي لإقرار التماسك الاجتماعي في المجتمع.

٣- التواصل بين المجتمعي وموظفي مدارس التعليم العام بمصر في إطار حواري يحثث التفاهم المنشود بينهم.

٤- الاتصال بالجهات المستفيدة من نظام التعليم بمصر لتحديد الغايات والأهداف المرجوة من التعليم لدعم التماسك المجتمعي.

٥- التواصل مع المجتمع المحيط لتجويد المنتج التعليمي والاستجابة لتطلعات أولياء الأمور فيما يتعلق بجودة المنتج التعليمي الداعم للتواصل المجتمعي الفعال.

٦- الخضوع لآليات المساءلة والمحاسبة والمراقبة التي تقرها الدولة كأساس للتواصل بين مؤسسات التعليم العام ومؤسسات الدولة الأخرى لإقرار التماسك المجتمعي.

٧- تقدي تقارير دورية عن التواصل بين الدولة ومؤسسات التعليم قبل الجامعي بها والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بجهود دعم التماسك المجتمعي.

٨- تفعيل مقترح فرق العمل المشتركة بين الطلاب والمجتمع للدراسة الميدانية للأزمات والمشكلات المؤثرة على وحدة الصف المصري لدعم التواصل المجتمعي.

٩- الانفتاح على مؤسسات التعليم العام العالمية التي طبقت المواصفة القياسية ISO 26000 وكيفية الاستفادة من نتائجها لتطبيق بمصر في إطار احترام الخصوصية.

١٠- التخطيط الجيد لرؤى المستقبل فيما يتعلق بدعم المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العام في مصر في إطار إبداعي يحقق الوحدة والتلاحم بين تلك المدارس وكافة مؤسسات المجتمع المصري.

(٤) آليات المساءلة والمحاسبة لإقرار المسئولية الاجتماعية في مدارس التعليم العام بمصر في ضوء المواصفة القياسية ISO 26000:

ويمكن دعم هذا المحور من خلال:

١- يجب أن تكون مؤسسات التعليم العام خاضعة للمساءلة والمحاسبية التي يقرها القانون.

٢- خضوع المؤسسات التعليمية لمراجعات دورية وفحص مستمر من قبل متخصصين للوقوف على مدى قدرتها على دعم التماسك الاجتماعي من عدمه.

٣- خضوع المدارس للمساءلة المجتمعية وتفعيل دور مجالس الآباء والأمناء والمعلمين في هذا الصدد.

٤- خضوع المدارس للمساءلة المجتمعية عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وكافة الوسائل الأخرى بما يعد أرقى نوع من أنواع ممارسات الشفافية والنزاهة.

٥- عرض نتائج جهود تلك المدارس على المجتمع والرأي العام للتقييم المستمر.

٦- تحليل الممارسات داخل هذه المؤسسات مشفوعاً هذا التحليل بالثواب والعقاب.

٧- تحلى المؤسسة بالشفافية في قرارتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع.

٨- تمكين المدراء من تطبيق الثواب والعقاب في إطار دعم لامركزية اتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات التعليمية.

٩- إنشاء هيئة وطنية مستقلة تختص بعلاج أزمات التعليم في مصر فيما يتعلق بدور التعليم في تعزيز التماسك المجتمعي لمواجهة التطرف والإرهاب خاصة بين الشباب.

١٠- شفافية الإجراءات التي تتخذ لإقرار العدالة داخل مؤسسات التعليم العام بمصر وبعدها عن المحاباة والمجاملة.

رابعاً: العقبات المتوقع أن يقابلها التصور المقترح..

ينتظر أن يواجه هذا التصور المقترح مجموعة من العقبات هي:

١- ضعف ثقة المجتمع في مؤسسات التعليم العام بمصر وقدرتها على دعم التوجه نحو إقرار المسئولية الاجتماعية كمدخل لدعم التماسك المجتمعي.

٢- غياب ثقافة الانتماء للوطن عند كثير من الطلاب في إطار الحرب الإعلامية بما تحمله من تشويه متعمد لمعان الوطنية والولاء والانتماء للوطن لدى الشباب.

٣- غياب منظومة راسخة موثوق بها للمساءلة والمحاسبة داخل مؤسسات التعليم في مصر.

٤- ضعف إمكانية تطبيق مواصفات ISO 26000 بمصر لعدم توافر المناخ التعليمي الجيد لإقرار هذه المواصفة.

٥- الصراعات المحتدمة فكرياً واجتماعياً وثقافياً بين ابناء المجتمع الواحد بما يهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي في مصر.

وسعياً لمواجهة هذه العقبات كان هذا التصور المقترح معتمداً على ما يلي:

١- تدعيم ثقة المجتمع في التعليم.

٢- دعم ثقافة الولاء والانتماء للوطن لدعم التماسك المجتمعي.

٣- بناء منظومة راسخة موثوق بها للمساءلة والمحاسبة.

٤- استخدام مواصفات الأيزو العالمية حسب إمكاناتنا واستعداداتنا.

٥- حل الصراعات في المجتمع المصري بالحوار والتوافق بعيداً عن العنف والتطرف والإرهاب.

المراجع العربية والأجنبية

١. صلاح عثامنة، أحمد حمادي: المسئولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات الأردنية، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للتعليم العالي**، المنعقد ببيروت خلال الفترة من ٤: ٦ مايو ٢٠١٠، ص ٤٥٤.

٢. حافظ بن إبراهيم الشحي: نحو استراتيجية محلية للمسئولية الاجتماعية، **مجلة الباحثين** تصدر عن دائرة العلاقات العامة والإعلام بجامعة السلطان قابوس سلطنة عمان، العدد ٨٧، إبريل ٢٠١٤، ص ١٢.

٣. علي صالح جوهر: **الإصلاح التعليمي في العالم العربي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٩، ص ٥.

٤. حمزة بن ذاكر محمد: استراتيجية مقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية تجاه تعزيز المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب، **مجلة كلية التربية بالسويس**، مج ٥، ع ٦، كلية التربية، جامعة قناة السويس، أكتوبر ٢٠١٢، ص ١٤٧.

٥. علي صالح جوهر: **التعليم والتطرف الفكري، رؤية تربوية للمواجهة** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٧، ص ١٤.

٦. المواصفة القياسية أيزو ٢٦٠٠٠: دليل إرشادي حول المسئولية الاجتماعية، الترجمة الرسمية، جنيف، ٢٠١٠، ص ١.

٧. رضا عطا المتولي رزق: المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية بمصر في ضوء بعض المعايير الدولية.. دراسة مستقبلية" **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة دمياط، ٢٠١٦.

٨. عبد الله عادل راغب: فعالية برنامج مقترح لتنمية الثقة بالنفس كمدخل لتحسين المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

٩. أحمد عبد المجيد حمادي، عقل محمد البقعاوي: الفروق في المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية في ضوء عدد المتغيرات، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، مجلد ١١، ع ١، ٢٠١٥.

١٠. بحوصي مجذوب، بخوش مديحة: دور مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ في التعريف بمعايير المسئولية الاجتماعية، جامعة بشار، **الملتقى الدولي الثالث**، منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، ١٤: ١٥ فبراير ٢٠١٢.

١١. نايف سراج الهذلي: الاتجاه نحو الإرهاب وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات الأخرى لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ٢٠٠٩.

١٢. وليد عبد العزيز الخراشي: دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسئولية الاجتماعية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٤.

13. Lennon, B: From Reality Therapy to Reality to Reality Therapy in Action International Journal of Reality Therapy, 20 "1", 2000.
14. Beck with, Jand F. Huang: Should We Make a Fuss? A case for Social Responsibility in Science, Nature Biotechnology, 23 (12), 2005.
15. Vennero, Anthony: Corporate Social Responsibility Policies in Higher Education Institutions: Impact on Student Retention, D.M. University of Maryland University College, 2011.
16. Dyck, Rebert: Youth Education for Social Responsibilty, Systems Research and Behavioral Science, Vol. 32, No. 2, Mar-Apr 2014.
17. Schmidt, Majda: Social Particiation of High School Students With special Needs- A case of Promotion of Systemic Behavoir and Social Responsibilty, System Research and Behavioral Science, Vol. 32, No. 2, Mar-Apr 2015.

١٨. الحسن بن طلال: الشباب العربي وصوت الفكر العربي، **ضمن فعاليات المؤتمر الشبابي السابع حول التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة**، عمان، الأردن، ١١-١٢ إبريل ٢٠١٧، المستقبل العربي، العدد ٤٥٩، السنة ٤٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ٢٠١٧.

١٩. سامي محمد ملحم: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٧٥.

٢٠. أحمد حسين اللقاني، علي أحمد الجمل: **معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٥٩.

https://csrsa.net/index.php.onm 25/5/2017.

21. - World Bank: "opportunities and options for governments to promte corporate social responsibility in Europe and central Asia", Evidence from Bulgaria, coratia and Romaniam working paper, March 2005.

- راجع في ذلك:

https://ar.wikipedia.org/wiki/تماسكالجماعة.25/5/2017 on/

٢٢. المواصفة القياسية الدولية أيزو ٢٦٠٠٠: **دليل إرشادي حول المسئولية الاجتماعية**، الترجمة الرسمية، جنيف، ٢٠١٠، ص ٦.

٢٣. سيد محمد جاد الرب: **الأخلاقيات التنظيمية والمسئولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٨.

24. www.oecd.org/...corporatesocial responsibilitypartnersfor progress.htm. on 8/5/2017.

25. WBI: Series on corporate Responsibilty, Accountability, and Competitireness, public policy for corporate social responsibility, July, 7-9, 2003, P1.
26. World Business council for sustainable Development: corporate social responsibility, concles-genera, Switzerland, p3, http://www.wbcsd.ch,on, 8/5/2017.
٢٧. المواصفة القياسية الدولية أيزو ٢٦٠٠٠، مرجع سابق، ص ٣.
٢٨. سمير عبد الغني عبود: المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، **إصدار مؤسسة الأهرام الشهري**، ع ٢٤٩، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، يونيو ٢٠٠٨، ص ص ٣٣: ٣٥.
٢٩. حافظ بن إبراهيم الشحي: نحو استراتيجية محلية للمسئولية الاجتماعية، **مرجع سابق**، ص ١٢.
٣٠. أم كلثوم جماعي، سمير عبد العزيز: الركائز الأساسية لنجاح المسئولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، **بحث ضمن الملتقى الوطني: منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية**، جامعة بشار، ١٤-١٥ فبراير ٢٠١٢، ص ص٧-٨.
٣١. سيد أحمد عثمان: **التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٢٠٥: ٢٠٦.
٣٢. علي صالح جوهر: التعليم والتطرف الفكري، رؤية تربوية للمواجهة، **مرجع سابق**، ص ٤٣.
33. Nisar Ahmed Nalband and Saad Al Khlabi: Redesigning cazrroll's GSR Pyramid model", Journal of Advanced Management Science, Vol. 2, No, 3, September 2014, P. 236.

- راجع في ذلك:

- برني لطيفة: أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية، دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم والاقتصاد والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٦١.
- رضا عطا المتولي رزق: المسئولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية بمصر في ضوء بعض المعايير الدولية، دراسة مستقبلية، **مرجع سابق**، ص ٥٥.

٣٤. طلعت عبد الحميد وآخرون: تربية العولمة وتحديث المجتمع، دراسة الأصول الاجتماعية والفلسفية في التربية، **سلسلة الدراسات التربوية**، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٤٧.
٣٥. جابر عصفور: **نحو ثقافة مغايرة**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، سلسلة الفكر، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦١.
٣٦. سامح فوزي: نظرت إلى حصانة المجتمع: تضامن "منير" في مواجهة تضامن "مظلم"، الديمقراطية، العدد ٥٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، إبريل، ٢٠١٥، ص ص ٩٩: ١٠٠.

٣٧. علي صالح جوهر: التعليم والتطرف الفكري، رؤية تربوية للمواجهة، **مرجع سابق**، ص ٦٧.
٣٨. سامح فوزي: نظرات إلى حصانة المجتمع، **مرجع سابق**، ص ص ١٠٢: ١٠٣.
٣٩. نجلاء محمود رؤوف المصليحي: الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر، دراسة سوسيولوجية – ميدانية، **شئون اجتماعية**، السنة ٢٩، العدد ١١٥، تصدر عن جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، خريف ٢٠١٢، ص ١٢٠.
٤٠. علي صالح جوهر: التعليم والتطرف الفكري، رؤية تربوية للمواجهة، **مرجع سابق** ، ص ٨٣.
٤١. هشام الحديدي: **الإرهاب بذوره وبثوره**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٢.
٤٢. الأيزو: المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية ISO 26000، حول المسئولية الاجتماعية، ٣ ٣، متوفر على الموقع:.www.iso.org
المرجع السابق: ص ٩٠.
٤٣. المواصفة القياسية الدولية ISO 26000: الترجمة الرسمية ٢٠١٠، Official translation، ص ص ١٠: ١٣.
المرجع السابق: ص ٢٠
٤٤. أسامة الخولي: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع– دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، **عالم المعرفة**، ع٢٨٥، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٧٧.
٤٥. ديولدب. فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٧، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٣٩.
٤٦. سامي محمد ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٤، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٤٧.
٤٧. محمود عبد الحليم منسي: أسس البحث في المجالات النفسية والاجتماعية والتربوية، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٩٣.
٤٨. فؤاد أبو حطب وآخرون: التقويم النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٦٥.
– راجع في ذلك :
– سهير بدير: البحث العلمي (تعريفه، خطواته، مناهجه، أدواته)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١١٧.
– محمد غريب عبد الكريم : البحث العلمي (التصميم والمنهج والإجراءات)، ط٣، نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٧م، ص١٦٥.
– راجع في ذلك
– رمزيه الغريب: التقويم والقياس النفسي والتربوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
– منذر الضامن: أساسيات البحث العلمي، ط٢، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩.
– فريد أبو زينة وآخرون: مناهج البحث العلمي الكتاب الثاني الاحصاء في البحث العلمي، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٦.